واقع سوق العمل الفلسطيني

إعداد

آمال محمود جحشن

بيان محمد عواد

نهله محمد أبو عيد

إشراف

ب. أكرم احشيش

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات التخرج لدرجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات

كلية العلوم الإدارية و نظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين

حزيران 2004

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
الرقم المتسلسل ٨٨٩٤
Acc.
رقم التصنيف
Class.

الشكر و التقدير

يتقدم فريق العمل بجزيل الشكر و الامتنان لله سبحانه و تعالى أولاً و لكل من ساهم في انجاز هذا العمل ثانياً، و نخص بالذكر كل من الاستاذ أكرم احشيش الذي بذل جهوداً جبارة في المساعدة و طرح الافكار و وجهات النظر العملية البناءة. كما نتقدم بالشكر الى الدكتور لؤي الغزاوي الذي ما بخل علينا بالمساعدة و المشورة كما لا ننسى الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الذي وفر لنا جميع المعلومات الاحصائية التي ساهمت في انجاز هذا العمل. بالاضافة إلى معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) و ما وفره من ابحاث و نشرات كان لها أعظم الاثر في اثراء هذا البحث.

فريق البحث

الاهداء

الى ارض النسيم . . .الوطن الاسير

الى لل ارض اضواؤها تناجينا . . . الليل و القمر

الى الاعشاب المروية بدماء الشهداء

الى عصافير الجليل . . . الى عنب الخليل

الى جرح لا يزال يكبر . . . و يكبر

الى القدس . . . الى فلسطين

الى من علمني الصبر . . . و زرع في الارادة

الى من تعب لنعيش اعزاء . . . . الى من اعطى فخجل منه العطاء

الى من حمل ما تنوء به شامخات الجبال

والدي ادامه الله

الى وردة زهرها لا ينضب . . . لدالية يندلى كرمها

الى ربيع العطاء . . . التي وهبتني ضناها

الى من اقترن رضا الله و رسوله برضاها

فاستحقت ان تكون الجنة تحت اقدامها

والدتي ادامها الله

فريق العمل

امال جحشن

بيان عواد

نهلة ابو عيد

فهرس المحتويات

الفصل الأول : المقدمة

1-1 مقدمة 1

1-2 مشكلة البحث 2

1-3 أهمية البحث 3

1-4 أهمية البحث بالنسبة لفريق البحث 3

1-5 أهداف البحث..... 3

1-6 منهجية البحث..... 4

1-7 أبعاد البحث ومحدداته..... 4

1-8 الهيكل التنظيمي للبحث 5

الفصل الثاني : لمحة عن أداء الاقتصاد الفلسطيني

2-1 المقدمة..... 7

2-2 أبرز سمات الوضع الفلسطيني الراهن 9

2-3 خسائر الاقتصاد الفلسطيني..... 13

2-3-1 اجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني..... 15

الفصل الثالث : سوق العمل

3-1 المقدمة..... 19

3-2 الطلب على العمل 20

3-3 عرض العمل..... 23

3-4 أثر الدخل..... 23

3-5 أثر الاحلال..... 24

3-6 التوازن في سوق العمل..... 25

3-7 القوى العاملة 26

3-8 البطالة 27

3-8-1 مكونات معدل البطالة..... 28

3-8-2 أنواع البطالة..... 29

3-9 الأجر..... 29

الفصل الرابع: سوق العمل الفلسطيني

4-1 المقدمة.....31

4-2 الطلب على العمل 31

4-2-1 العاملون في القطاع الخاص والقطاع العام.....31

4-2-2 القوى العاملة حسب قطاعات الاقتصاد.....33

4-3 عرض العمل 35

4-3-1القوى العاملة المشاركة.....35

1- توزيع القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل 35

2- بنية القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة.....37

3- توزيع العاملين حسب مكان العمل 39

4- توزيع القوى العاملة حسب عدد السنوات الدراسية....40

5- توزيع العاملين حسب الحالة العملية.....42

4-3-2 معدلات الأجور.....43

4-3-3 عمالة الأطفال.....44

4-3-4 الخريجين والعلاقة بقوة العمل 45

4-3-5 البطالة.....47

1- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس.....47

2- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية.....48

الفصل الخامس : الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل

5-1 المقدمة 50

5-2 بعض الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل.....51

5-3 بعض الخيارات الخاصة بالوضع الفلسطيني.....57

الفصل السادس : النتائج والتوصيات

6- 1 النتائج 58

6- 2 التوصيات.....60

المراجع

المراجع.....62

فهرس الجداول الإحصائية:

رقم الجدول	اسم الجدول	رقم الصفحة
جدول(2-1)	نسب الانخفاض في القطاعات الاقتصادية المختلفة	15
جدول(2-2)	إجمالي الخسائر الناتجة عن الدخل و الإنتاج المحليين و العمالة الفلسطينية في إسرائيل	16
جدول(2-3)	الخسائر الاقتصادية غير المباشرة	18
جدول(2-4)	اجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني	18
جدول(4-1)	توزيع العاملون في القطاع الخاص والقطاع العام	33
جدول (4-2)	توزيع العاملون 15سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي	35
جدول (4-3)	توزيع الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل1999-2003	37
جدول(4-4)	توزيع القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مركبات القوى العاملة الاساسية	38
جدول(4-5)	توزيع العاملون 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل	39
جدول(4-6)	نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لكلا الجنسين للسنوات 1999-2002	41
جدول(4-7)	توزيع العاملون 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية	43
جدول(4-8)	معدل أيام العمل الشهريةومعدل الأجرة اليومية في الأراضي الفلسطينية	44
جدول(4-9)	التوزيع النسبي للأفراد 10-14 سنة في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة معدل البطالة بين القوى العاملة(15سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية	45
جدول(4-10)	العلاقة بقوة العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حسب التخصص لعام 2003	46
جدول(4-11)	معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس	48
جدول(4-12)	معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية	49

فهرس الأشكال التوضيحية

رقم الشكل	اسم الشكل	رقم الصفحة
شكل(3-1)	منحنى الإنتاجية الحدية	22
شكل(3-2)	منحنى طلب الأيدي العاملة	22
شكل(3-3)	منحنى عرض الأيدي العاملة	23
شكل(3-4)	منحنى أثر الدخل	24
شكل(3-5)	منحنى أثر الاحلال	25
شكل(3-6)	منحنى توازن السوق	25
شكل(3-7)	توزيع السكان داخل دولة معينة بين مختلف القطاعات	27
شكل(4-1)	توزيع العمال حسب النشاط الاقتصادي1999-2003	34
شكل(4-2)	تطور أعداد العاملين في الاراضي الفلسطينيةخلال الفترة 1999-2003	37
شكل(4-3)	توزيع العمال حسب سمات قوة العمل في الاراضي الفلسطينية1999-2003	39
شكل(4-4)	نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لكلا الجنسين 1999-2002	41
شكل(4-5)	توزيع العمال الفلسطينين حسب الحالة العملية1999-2003	42
شكل(4-6)	توزيع الأفراد10-14 حسب قوة العمل	45
شكل(4-7)	معدل البطالة حسب الفئات العمرية لكلا الجنسين 1999-2003	47

المفاهيم والمصطلحات

اعتمدت تعريفات الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ، و التي تعتمد بشكل اساسي ، المعايير الدولية المستخلصة من توصيات الامم المتحدة في تفسير المفاهيم و المصطلحات المستخدمة في مسوحها ، و قد صيغت بما يتناسب و خصوصية المجتمع الفلسطيني.

- **القوة البشرية** :جميع الافراد في محافظات الضفة الغربية و محافظات غزة و الذين اتموا 15 سنة فاكثر
- **القوى العاملة:** جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل و ينطبق عليهم مفهوم العمالة او البطالة.
- **الافراد خارج القوى العاملة:** تشمل هذه الفئة من السكان جميع الافراد ينتمون لسن العمل (ضمن القوة البشرية) و لكنهم لا يعملون و لا يبحثون عن عمل و لا حتى مستعدين للعمل سواءا بسبب عدم رغبتهم في العمل او لاستغنائهم عن التكسب عن طريق العمل او لاسباب اخرى .
- **العمل** : الجهد المبذول في جميع الانشطة التي يمارسها الافراد بهدف الربح الحصول على اجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري او اجرة اسبوعية بالمياومة او على القطعة او نسبة من الارباح او سمسرة او غير ذلك من الطرائق . كذلك فان العمل بدون اجر أو عائد في مصلحة ام مشروع او مزرعة للعائلة يدخل ضمن مفهوم العمل .
- **العامل** : الفرد الذي يباشر شغلا او عملا معينا و لو لساعة واحدة سواء كان لحساب الغير بأجر او لحسابه أو بدون اجر في مصلحة للعائلة حسب الحالة العملية في المجموعات التالية :

1. **صاحب العمل** : هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها او يملك جزءا منها (شريك) و يعمل تحت اشرافه او لحسابه مستخدم واحد على الاقل بأجر. و لا يعتبر حملة الاسهم في الشركات المساهمة اصحاب عمل و لو عملوا فيها .
2. **يعمل لحسابه** : هو الفرد الذي يعمل في منشأة يملكها او يملك جزءٌ منها (شريك) و ليس بالمنشأة اي مستخدم يعمل بأجر .
3. **مستخدم بأجر** : هو الفرد الذي يعمل لحسابه فرد اخر او لحساب منشأة او جهة معينة و تحت اشرافها و يحصل مقابل عمله على اجر محدد سواءا كان على شكل راتب شهري او اجرة اسبوعية او على القطعة او اي طريقة دفع اخرى . و يندرج تحت ذلك العاملون في الوزارات و الهيئات الحكومية و الشركات بالاضافة الى الذين يعملون بأجر في مصلحة للعائلة .

4. **العامل عير مدفوع الاجر :** هو الفرد الذي يعمل لحساب العائلة . اي في مشروع او مصلحة او مزرعة للعائلة و لا يتقاضى نظير ذلك اي اجرة و ليس له نصيب في الارباح .

- **العمالة :** تشمل هذه الفئة كل ما ينطبق عليه مفهوم العمالة ، اي جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل (القوة البشرية) و يعملون، و يضم ذلك اصحاب العمل ، المستخدمين بأجر ، العاملين لحسابهم او في مصالحهم الخاصة ، بالاضافة لاعضاء الاسرة غير مدفوعي الاجر.
- **العمالة المحدودة :** تضم هذه المجموعة جميع الافراد الذين ينطبق عليهم مفهوم العمالة بصورة غير اعتيادية ، سواء كانوا يعملون عدد ساعات اقل من المعتاد لسبب من الاسباب و الذين يرغبون في ذات الوقت بزيادة عدد ساعات عملهم الى العدد الطبيعي (35 ساعة فأكثر اسبوعيا) ، و يحاولون زيادة هذا العدد باحدى الطرق ، كالبحث عن عمل اضافي او يحاولون تأسيس عمل خاص او مصلحة خاصة و هذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة الظاهرة ، و يندرج كذلك ضمن العمالة المحدودة اولئك الذين يرغبون بتغيير عملهم لاسباب اقتصادية مثل عدم كفاية الراتب او بسبب ظروف العمل السيئة و هذا النوع سمي في النشرة بالعمالة المحدودة غير الظاهرة .
- **البطالة(حسب مقاييس و معايير منظمة العمل الدولية) :** تشتمل هذه الفئة على جميع الافراد الذين ينتمون لسن العمل و لم يعملوا ابدا خلال فترة الاسناد في اي نوع من الاعمال ، و كانوا خلال هذه الفترة مستعدين للعمل و قاموا بالبحث عنه باحدى الطرق مثل مطالعة الصحف ، التسجيل في مكاتب الاستخدام و غير ذلك.
- **البطالة (التعريف الموسع):** لقد تم احتساب عدد العاطلين عن العمل في التعريف الموسع باضافة الافراد خارج القوى العاملة بسبب اليأس من البحث عن عمل الى العاطلين عن العمل حسب مقاييس و معايير منظمة العمل الدولية .
- **فترة الاسناد:** هي الاسبوع الذي ينتهي بيوم الجمعة الذي يسبق زيارة الباحث الميداني للاسرة .
- **سنوات الدراسة :** تشمل سنوات الدراسة المنتظمة التي اتمها المبحوث بنجاح و يستثنى من ذلك سنوات الرسوب ، و الدراسة غير المنتظمة و الدورات القصيرة (اقل من 9 شهور بانتظام) .
- **ساعات العمل :** تعبر ساعات العمل عن الوقت الذي يصرفه العامل في مهنته ، و تقاس ساعات العمل بطريقتين :
  - **ساعات العمل الاعتيادية :** عدد ساعات العمل في الوظيفة الجزئية او الوظيفة الكاملة و التي يمارسها الفرد عادة ، و هنا يتم دمج ساعات العمل لجميع الاعمال التي يزاولها الفرد.

- **ساعات العمل الفعلية** : عدد ساعات العمل الفعلية التي يزاول فيها الفرد عمله و يستثنى من ذلك العمل الاضافي و اوقات الوجبات و الاستراحات ة يتم تسجيلها للعمل الرئيسي و الثانوي كلا على حده.
- **ايام العمل الشهرية:** عدد الايام التي عملها الشخص خلال الشهر، باستثناء ايام العطل ، و نهاية الاسبوع ، و المغادرات المرضية و غيرها المدفوعة و غير مدفوعة . و تعتبر ساعة عمل واحدة خلال اليوم كيوم عمل.
- **الاجر اليومي للعامل** : الاجر النقدي الصافي للمستخدمين بأجر من قبل اصحاب العمل . و الاجور المشار اليها في هذا المسح هي اجورالمستخدمين معلومي الاجر فقط(حيث ان هذا المسح يجرى بالانابة).
- **الناتج المحلي الاجمالي** : تعتبر مقياسا تجميعيا لانتاج و الذي يتم من خلال فترة زمنية محددة . و هو عبارة عن قيمة السلع و الخدمات النهائي التي انتجت خلال سنة .
- **الدخل القومي الاجمالي:** يقيس هذا المتغير القيمة الكلية للدخل الاولي المتحقق ، و يعرف الدخل الاولي بأنه الدخل الناجم عن ممارسة انتاجي او نتيجة ملكية مضافا اليه عوائد عناصر الانتاج الفلسطينية المتحققة في الخارج مطروحا منها عوائد عناصر الانتاج الاجنبية المتحققة في فلسطين.
- **المهنة** : المقصود بالمهنة، الحرفة او نوع العمل الذي يباشره الفرد اذا كان عاملا ، او الذي باشره سابقا اذا كان عاطلا عن العمل ، بغض النظر عن طبيعة عمل المنشأة التي يعمل بها ، و بغض لنظر عن مجال الدراسة او التدريب لبذي تلقاه الفرد .
- **النشاط الاقتصادي** : هو نوع العمل الذي تزاوله المنشأة التي يعمل فيها الفرد (بغض النظر عن مهنته) اذا كان يعمل في منشأة ، اذا كان بائعا متجولا، فيبين نشاطه الرئيسي الذي يزاوله او نوع السلعة او نوع العمل (او الاثنين معا) .

الفصل الأول

المقدمة

محتويات الفصل

1-1 مقدمة

1-2 مشكلة البحث

1-3 أهمية البحث

1-4 أهمية البحث بالنسبة لفريق العمل

1-5 أهداف البحث

1-6 منهجية البحث

1-7 أبعاد البحث ومحدداته

1-8 الهيكل التنظيمي للبحث

1-1 المقدمة:

إن معالجتنا للأوضاع الاقتصادية الفلسطينية بمنطق التشخيص و التحليل و كشف المخاطر الراهنة و المستقبلية، هو أحد المداخل الضرورية لصياغة البدائل الاقتصادية و الوطنية و المجتمعية، الهادفة لإخراج الواقع الفلسطيني الحالي من مأزقه الراهن.

ففي هذه الظروف التي تتزايد فيها مظاهر العنجهية الإسرائيلية الاحتلالية، بالتهويد، و الاستيطان، و الجدار الفاصل، و تجريف الأراضي و الاستيلاء عليها، و الضغط الاقتصادي و التجويع وفي ظل الظروف الفلسطينية المعقدة في ظل الانتفاضة و ما نجم عنها من انعكاسات سلبية مؤثرة على شعبنا يأتي الحديث عن مظاهر تراجع الاقتصاد الفلسطيني، و تزايد نسبة البطالة و الفقر في مجتمعنا. فالبنية الاقتصادية و نتيجة سنوات من الاحتلال ضعيفة و متفككة و غير قادرة على تلبية حاجة الجمهور المستفيد.بالإضافة إلى ما اتسم به اقتصادنا الفلسطيني من تراجع في مستوى المعيشة بفعل التضخم و ارتفاع الأسعار، وثبات الأجور و التوزيع غير العادل للثروة و الدخل، و ما يصاحبه من تراجع في مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي مع تزايد محدودية سوق العمل الفلسطيني عن خلق فرص عمل جديدة، و ارتفاع نسبة الفقراء إلى إجمالي عدد السكان و انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الأمر الذي يفترض ضرورة تفعيل معطيات و آليات التغيير و صياغة البرامج و الاستراتيجيات الوطنية-الاقتصادية-و التنموية و النهوض بالإصلاح الاقتصادي.

و نتيجة لما سبق و غيره الكثير فإن اقتصادنا الفلسطيني في أمس الحاجة لدراسة المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني و واقع القوى العاملة و ما يعانيه من بطالة و تبعية للاقتصاد الإسرائيلي و غياب العدالة في توزيع الثروة و تفاوت في الدخل حتى نساعد اقتصادنا الفلسطيني على الاستقلال و الاستقرار الاقتصادي.

و سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على سوق العمل الفلسطيني و ما يعانيه من مشاكل خاصة بعد تفجر انتفاضة الأقصى المباركة و مسؤوليتها عن تفاقم مشكلة البطالة و سوء استغلال الموارد المادية و البشرية ، حتى نساعد في التوصل إلى نتائج علها تساعد في دعم اقتصادنا الفلسطيني و استقراره.

1-2 مشكلة البحث:

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من تشوهات عديدة نجمت عن سنوات طويلة من التبعية للاقتصاد الاسرائيلي ، حيث قام الاحتلال بفرض واقع اقتصادي لخدمة أهدافه و احتياجاته ، ومن أهم مظاهر التبعية اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على سوق العمل الاسرائيلي ، واستمرار هذا الوضع حتى بعد قيام السلطة الوطنية ، وبعد قيام الانتفاضة ومنع العمال الفلسطينين من العمل في اسرائيل تفاقمت مشكلة البطالة ، كما أن الاجراءات الاسرائيلية و التدمير الذي شمل كل مناحي الحياة أفقد العديد من العمال وظائفهم في السوق المحلي .

كذلك يتميز الاقتصاد الفلسطيني بقلة الموارد مما يسبب خلل في البنى الاقتصادية وضعف القدرة الاستيعابية للأيدي العاملة ،كما أن الانفجار السكاني و الزيادة السكانية الهائلة تشكل عبئاً على الاقتصاد الفلسطيني ذو الموارد المتواضعة.

لذا تتمثل مشكلة البحث في دراسة واقع سوق العمل الفلسطيني و تأثير الإجراءات الإسرائيلية عليه والتي ساهمت في تفاقم مشكلة البطالة و التعرف على طبيعة السياسات التشغيلية التي ينتهجها الاقتصاد الفلسطيني و التعرف على بعض الملامح و المؤشرات حول واقع العاطلين عن العمل .

1-3 أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يعالج احدٰ أهم المواضيع المكونة للاقتصاد الفلسطيني ، و تظهر أهميته في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها الأراضي الفلسطينية و أثر الاعتداءات الإسرائيلية على حجم القوى العاملة الفلسطينية و على حجم التشغيل و بالتالي الارتفاع الكبير في عدد العاطلين عن العمل و عدد المحبطين الذين خرجوا من القوى العاملة و من ثم ارتفاع معدلات البطالة.

1-4 أهمية البحث بالنسبة لفريق البحث :

إن لهذا البحث أهمية خاصة بالنسبة لفريق البحث حيث يعتبر أحد المتطلبات الأساسية للحصول على درجة البكالوريوس في تخصص نظم المعلومات، والتعرف على مدى تأثير العدوان الاسرائيلي على العمالة الفلسطينية وحجمها وتأثيرها على معدلات البطالة.

1-5 أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

- التعرف على المؤشرات الراهنة في سوق العمل الفلسطيني.
- معرفة أهم التطورات التي حدثت على حجم القوة العاملة وتركيبها وأهم خصائصها .
- التعرف على واقع و مستقبل سوق العمل الفلسطيني.
- التعرف على واقع العاطلين عن العمل،وحجم البطالة و أنواعها .
- معرفة توزيع القوة العاملة على النشاطات الاقتصادية المختلفة .
- الخروج بنتائج وتوصيات من شأنها المساهمة في الحد من ظاهرة البطالة .

1-6 منهجية البحث:-

اعتمد فريق البحث في اجراء هذه الدراسة على الإسلوب الوصفي وتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال دائرة الاحصاء المركزي الفلسطيني .

1-7 أبعاد البحث و محدداته:

- **أبعاد البحث :**

✓ **أبعادالبحث الزمنية :**

إن الفترة الزمنية التي استغرقها فريق البحث لإنهاء فصول البحث هي الفترة الواقعة ما بين (20-2-2004) ولغاية (20-6-2004).

✓ **أبعادالبحث المكانية :**

تشمل أبعاد البحث المكانية الأراضي الفلسطينية .

- **محددات البحث :**

لقد واجه فريق البحث خلال القيام بهذه الدراسة عدة معوقات منها :

❖ عدم توفر الأبحاث والدراسات السابقة عن الوضع الحالي والمتعلقة بمشكلة الموضوع .

❖ صعوبة الوصول الىالمناطق المتوقع الحصول منها على البيانات والموضوعات المتعلقة بالبحث بسبب الأوضاع السياسية الراهنة .

1-8 الهيكل التنظيمي للبحث:

يتكون هذا البحث من ستة فصول هي :

- الفصل الأول : مقدمة البحث

يحتوي هذا الفصل على مقدمة البحث ، مشكلة البحث ، أهمية البحث ، أهداف البحث ، منهجية البحث ، ومحددات البحث ، والهيكل التنظيمي للبحث .

- الفصل الثاني : لمحة عن أداء الاقتصاد الفلسطيني

يحتوي هذا الفصل على المقدمة ، وأبرز سمات الوضع الفلسطيني الراهن ، وخسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار والاغلاق والعدوان الاسرائيلي خلال الفترة(2000/9/29-2003/3/31).

- الفصل الثالث : سوق العمل

حيث يحتوي هذا الفصل على المقدمة ، الطلب على العمل ، وعرض العمل ، أثر الدخل ، وأثر الاحلال ، والتوازن في سوق العمل ، القوى العاملة ، والبطالة ومكوناتها و أنواعها ، و الأجر .

- الفصل الرابع : سوق العمل الفلسطيني

ويتحدث هذا الفصل عن الطلب على العمل من خلال معرفة توزيع العاملين في القطاع الخاص والعام و توزيع القوى العاملة حسب قطاعات الاقتصاد ، ويتحدث عن عرض العمل من خلال القوى العاملة المشاركة وعلاقتها بعد عوامل منها : توزيع القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل ، وبنية القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة الأساسية ، وتوزيع القوى العاملة حسب عدد السنوات الدراسية ، وتوزيع العاملين حسب الحالة العملية ، ومعدلات الأجور ، ومعدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس ، وعمالة الأطفال، وتوزيع الخريجين .

- الفصل الخامس : الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل

يتناول هذا الفصل بعض الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل بشكل عام و مدى ملائمتها للحالة الفلسطينية ، وبعض الخيارات التي تتفق وخصوصية الوضع الفلسطيني .

- الفصل السادس : النتائج والتوصيات

حيث سيتحدث فريق البحث في هذا الفصل عن النتائج التي تم التوصل اليها ، والتوصيات التي خرج بها.

الفصل الثاني

لمحة عن أداء الاقتصاد الفلسطيني

محتويات الفصل

2- 1 المقدمة

2- 2 أبرز سمات الوضع الفلسطيني الراهن

2- 3 خسائر الاقتصاد الفلسطيني

2-3- 1 اجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني

2-1 المقدمة :

مع بداية الانتفاضة عام 2000 وتزايد وتيرة العدوان الاسرائيلي والاقتصاد الفلسطيني يواجه محنة حقيقية ،فنتيجة لسياسة الاغلاق التي يفرضها الجيش الاسرائيلي على المناطق الفلسطينية ، وما يقومون به من تدمير لشتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ،الأمر الذي أدى إلى تراجع في معدلات النمو والتوظيف في الاقتصاد الفلسطيني ،وانخفاض الناتج والتجارة مع ارتفاع في نسب البطالة بشكل كبير يفوق أي نسبة حتى أصبحت من أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني ، وكان من آثارها تزايد مستويات الفقر والاعالة .

وكان من الطبيعي ان تقود هذه التدابير الى إحداث إختلالات هيكلية ملحوظة في الاقتصاد الفلسطيني والى تعطيل أنشطة الإنتاج والاستهلاك والاستثمار والتبادل التجاري والمالي والخدمي بين أطراف العلاقة فيه. ونجم عن ذلك بالتالي أضرار مادية جسيمة لحقت بمختلف مظاهر الحياة الاقتصادية الفلسطينية، هذا إضافة الى ما أشاعته هذه التدابير من حالة عدم استقرار وغموض وعدم يقين بخصوص مستقبل العملية السلمية برمتها مما أفقد الاقتصاد الفلسطيني قدراً كافياً من الجاذبية والتنافسية الاستثمارية بعدما بدأ يحققها منذ عام 98 مما دفع البعض الى توقع انهياره تماما عام 2002 ،ولكن ما حال دون ذلك من وجهة نظر خبراء في شؤون الاقتصاد الفلسطيني[1]، هو وجود واستمرار السلطة الفلسطينية التي ساهمت في تشغيل عدد كبير من الايدي العاملة و ايجاد فرص عمل لهم. الى جانب استمرار الدعم المقدم من المجتمع الدولي و العربي، مما ساهم في تقديم الدعم طوال الفترة الماضية .

- وقد اتسم العام الثاني للانتفاضة 2002 بسمتين أساسيتين وهما :

[1] تقرير أنجزته ادارة شؤون فلسطين في الجامعة العربية ، جريدة الأيام ،23-3-2004

- الضعف العام الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني وتأثيره على البنية التحتية و دعائم التنمية الاقتصادية التي حاول الفلسطينيون وبمساندة من المجتمع الدولي انجازها خلال الفترة الواقعة بين 1999-2000 .

- ظهور المبادرات العربية والدولية المساندة للسلام في الشرق الأوسط 2002 ،ومنها المبادرة الامريكية التي عرفت (بخارطة الطريق) والمنتهية بإعلان قيام دولة فلسطينية سنة 2005 بالتالي ظهرت الحاجة ملحة لوجود اطار مؤسسي يواكب هذه التطورات ويعمل على دعم التأهيل الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية .

وبشكل عام فإن الأوضاع الاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية وبعد مضي أكثر من ثلاثة أعوام على الانتفاضة الفلسطينية تعرضت الى كثير من التدمير والخسائر التي لحقت به ،وقد أشارت العديد من التقارير التي أوضحت التدهور المتسارع في الأداء الاقتصادي ، حيث رصد تقرير البنك الدولي[2] الذي صدر في أذار عام 2002 الخسائر خلال الخمسة عشر شهراً الاولى من عمر الانتفاضة ،وفي أذار من عام 2003 اشتمل التقرير على أزمة الاقتصاد الفلسطيني خلال 27 شهراً من عمر الانتفاضة ،وفي أيار وتموز من العام نفسه تم تعديل التقرير ليقابل الازمة الاقتصادية الراهنة .

حيث أظهرت نتائج هذه التقارير الأوضاع المأساوية في الأراضي الفلسطينية ،وتحميل الجانب الاسرائيلي مسؤولية عن تدهور الوضع الاقتصادي الفلسطيني وما حل بالبنى التحتية التي أقامها المانحين من تدمير خلال الانتفاضة الفلسطينية ،حيث قدرت الخسارة الكلية في اجمالي الناتج القومي الفلسطيني خلال هذه الفترة بنحو 5.2 بليون دولار .

[2] تقرير أنجزته ادارة شؤون فلسطين في الجامعة العربية ، جريدة الأيام ، 23-3-2004

2-2 أبرز سمات الوضع الفلسطيني الراهن :

يتسم الوضع الفلسطيني بسمات واضحة من أهمها :

1- التجزئة بين القطاعات الأقتصادية في الضفة الغربية و غزة :

ان هذه الوحدات لا تزال معزولة عن بعضها البعض من الناحية الاقتصادية والجغرافية الأمر الذي سبب صعوبات كثيرة في التنقل بينهم ، أيضاً عدم قدرة السلطة الفلسطينية توحيد القوانين الخاصة بالنشاط الاقتصادي في كل المناطق التي تحت سيطرتها .

2- الضعف العام الذي يسود بناء وهيكل الاقتصاد الفلسطيني :

ان سياسات الاسرائيليين والتطورات التي تشهدها فلسطين يضيق الخناق ويحد من حرية تنمية الاقتصاد الفلسطيني وأيضاًمما يزيد الخناق على الاقتصاد الفلسطيني القوانين التي تحكمه ، وزيادة اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج في تأمين الدخل القومي وانشاء الناتج القومي من خلال المساعدات التي تأتي السلطة من الخارج ، كما أن الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ما زال يواجه ضعف في مكوناته نتيجة التبعية للاقتصاد الاسرائيلي ، فقد تراجع كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للأعوام 2000 و2001، وعلى التوالي بنسبة (7.6%، 9%)[3]، أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي فقد تراجعا للعامين 2000 و2001 بنسبة - على التوالي- (-10.3%، - 11.7 %) ، (-15.7%، -18.7%)[4].

3- التفاوت الواضح بين النمو الانتاجي والنمو الاستهلاكي واتساع فجوة الموارد :

إن الاجراءات الاحتلالية لها أثر كبير في تعطيل عملية النمو والتنمية الاقتصادية هذا كان سبباً في اتساع الفجوة بين معدلات نمو الناتج المحلي ومعدلات نمو الاستهلاك وزيادة الاعتماد على الخارج في تمويل الانفاق الاستهلاكي .

---

[3] جامعة بير زيت ، برنامج دراسات التنمية ،تقرير التنمية 2002،ص2

[4] المصدر السابق نفسه .

4- محدودية رأس المال الحكومي والخاص :

ان السبب العام لمحدودية تكوين رأس المال بقطاعيه الحكومي والخاص هو النقص الحاد في الموارد المتاحة للاستثمار العام بالنسبة للاستثمارات الخاصة فإنها تمتاز بضعفها ومحدوديتها وذلك لأن البيئة للاستثمار غير مناسبة وملائمة و ما زال الاستثمار الخاص يواجه صعوبات ومعوقات منها صعوبة الوضع الناتج عن الحصار الاسرائيلي والقيود التي تفرضها الحكومة الاسرئيلية على حركة الأشخاص والسلع ،وارتفاع تكلفة انشاء المباني والسبب في ذلك أسعار الأراضي المرتفعة وغياب الانظمة والقوانين والسياسات والتي وان وجدت تمتاز بمحدوديتها .

5- تبعية التجارة الفلسطينية للسوق الاسرائيلي وسيطرة اسرائيل على المعابر مما يحد من التجارة مع الدول الخارجية :

ان قطاع التجارة الخارجية في فلسطين يشكل النسبة الأكبر في النشاط الأقتصادي ويعود ذلك لضيق الناتج المحلي ،وانفصام العلاقة بين الطلب والعرض في السوق المحلي ،وعلى الرغم من ذلك فإن الواقع الراهن يشير الى تدني مستوى وأداء القطاع التجاري الخارجي بسبب ما تفرضه اسرائيل من اجراءات على الصادرات وعلى حركة التجارة عبر المعابر على أثر انتفاضة الأقصى الثانية .

6- مشكلة البطالة :

تعتبر البطالة من أهم المشاكل التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني وذلك لما لها من أثر كبير على حياة الأفراد ، وتشمل هذه الفئة الذين ينتمون إلى سن العمل ،وقاموا بالبحث عنه ولكن لم يجدوه وفي تقدير عدد العاطلين عن العمل تعددت المصادر والجهات التي عملت على ذلك ،وتباينت في نتائجها وذلك بسبب الاختلاف في تحديد مفهوم البطالة .

فقد أوضحت تقارير الهيئة العامة للاستعلام أن نسبة البطالة بلغت في نهاية 2001 حوالي 60%، في حين أشار تقرير البنك الدولي الى توقف الارتفاع الحاد في البطالة خلال 2001 ،وذلك

بسبب استطاعة عدد قليل من العمال الفلسطينيون من الوصول الى أماكن عملهم في اسرائيل ،حيث استطاع 25 الف عامل من الضفة الغربية ايجاد فرص عمل لهم في داخل اسرائيل ،بينما في قطاع غزة فقد أوضح نفس المصدر أن نسبة البطالة قبل الانتفاضة بلغت 10% ،وارتفعت الى 28%في الربع الأخير من عام 2000، ثم انخفضت الى 27% في نهاية عام 2001 ،أما نسبة البطالة بناءً على تقدير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فقد بلغت 10%قبل اندلاع الانتفاضة ،ارتفعت الى 35.5%في نهاية عام 2001 [5].

وكما ذكرنا فان هذا التباين في النسب ناتج عن الاختلاف في مفهوم البطالة حيث أن هناك تعريفات لها ،فالمفهوم قائم على اعتبار الافراد الذين لايبحثون عن العمل بسبب الاحباط غير عاطلين عن العمل بمعنى ليسوا جزء من البطالة(خارج قوة العمل) ،وبناء على هذا المفهوم فإن نسبة البطالة تكون منخفضة تبلغ 27% كما قدرها الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني في نهاية عام 2001 .

أما المفهوم الآخر وهو المفهوم الرخو أوالمرن، وهو علىالعكس من المفهوم الأول يعتبر الأفراد المحبطين عن العمل ضمن العاطلين عن العمل ،وبناءً على هذا المفهوم فان نسبة البطالة تكون مرتفعة ،حيث بلغت بناءً على تقديرات الجهاز المركزي للاحصاء في نهاية عام2001 نحو 35.5% ،وعند توزيع نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية بناءً على المفهوم الثاني للبطالة ،نجد أن نسبة البطالة في الضفة الغربية ارتفعت من 7.5% قبل اندلاع الانتفاضة الى 30.3%في نهاية عام 2001 ،ليصبح عدد العاطلين عن العمل من الضفة الغربية نحو 166 الف عاطل عن العمل بينما في قطاع غزة ارتفعت نسبة البطالة من 15.5% الى 46.6%خلال نفس الفترة ليصل عدد العاطلين في قطاع غزة نحو 119الف عاطل عن العمل ،وبالتالي فإن مجموع العاطلين عن العمل من الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفع من 73.7 الف عاطل عن العمل قبل اندلاع انتفاضة الأقصى الى 285الف عاطل

[5] المصدر :مركز الاحصاء الفلسطيني ،مسوحات القوى العاملة،أعداد متنوعة

عن العمل في نهاية عام 2001 ،ومن ثم فإن معدل نمو البطالة السنوي قد بلغ 229%[6] ،أما بناء على معايير منظمة العمل الدولية فان نسبة البطالة في الضفة الغربية قد بلغت في نهايةعام 2001 نحو 22.2% وفي قطاع غزة بلغت 35.4% [7].

ان قيام الحكومة الاسرائيلية باستجلاب عمالة أجنبية لتحل محل العمالة الفلسطينية وسعيها لتقليص الاعتماد على العمل الفلسطيني في الاقتصاد الاسرائيلي ، وأيضاً ضعف الاقتصاد المحلي وتدني قدرته التشغيلية الناجمة عن سياسات الاحتلال ، والتي أدت إلى عجز الاقتصاد في التوسع وتوليد فرص عمل كافية لاستيعاب الزيادة السنوية في سوق العمل الفلسطيني .

وبشكل عام استمرت الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني واقتصاده ، فبعد هدوء نسبي بداية العام 2001 ، كثفت اسرائيل من اعتداءاتها الوحشية على الشعب الفلسطيني بتشديد الحصار وتكثيف عمليات الاغتيال والتدمير للمنازل والمباني العامة والخاصة وتجريف الأراضي وقلع المزروعات ، وتزايد عدد الشهداء ليصل نهاية العام 2001 ،613 شهيداً ، بمتوسط شهري بلغ 35 شهيداً في النصف الأول من 2001 و68 شهيداً في النصف الثاني منه ، وتزايدت حدة الاعتداءات الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني خلال العام 2002 (منذ نهاية أيار بشكل خاص) ، وارتكبت قوات الاحتلال مجازر فظيعة ضد الشعب الفلسطيني (كان عدد الشهداء في أذار ونيسان 511 شهيداً)،وتفاقمت الخسائر الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة ،ويقدر الUNSCO الخسائر المباشرة بحوالي 2 مليار دولار للعام 2001 وحوالي 1.1مليار دولار للنصف الأول من العام 2002 .[8]

---

[6] المصدر :مركز الاحصاء الفلسطيني ،مسوحات القوى العاملة،أعداد متنوعة

[7] المصدر :مركز الاحصاء الفلسطيني ،مسوحات القوى العاملة،أعداد متنوعة

[8] باسم مكحول وأخرون ،المراقب الاقتصادي ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،عدد9،رام الله ،2002

2-3 خسائر الاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار و الإغلاق و العدوان الإسرائيلي خلال الفترة 2000/9/29-2003/3/31:

لقد تسبب الحصار و الإغلاق المشدد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية منذ بداية تشرين الأول 2000 و بالتزامن مع تصعيد عملياتها العسكرية تجاه المواطنين و أراضيهم و ممتلكاتهم إلى إلحاق خسائر فادحة في الاقتصاد الفلسطيني على المستويين العام و الخاص، و ما نتج عنه من تراجع في المؤشرات الاقتصادية المختلفة و الاستثمارات و الناتج القومي و دخل الفرد و المقدرة الإنتاجية و التشغيلية للوحدات الإنتاجية و معدلات الادخار و الاستهلاك للأسرة و الزيادة في معدلات البطالة و تآكل الأجور و تعطيل الخدمات و شل المرافق العامة.

كما تسببت سياسة الإغلاق الداخلي المحكم على محافظات الوطن و عزل القرى و المدن عن بعضها البعض إلى توجيه ضربة قوية إلى أسواق العمل المحلية في الضفة الغربية و قطاع غزة و عزلها بالكامل، الأمر الذي أدى إلى حرمان آلاف العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم، و تحول الكثير منهم إلى عاطلين عن العمل.

و قد أدى ذلك إلى تراجع ملحوظ لأهم المؤشرات الاقتصادية كما بينتها المسوحات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فالإنتاج تراجع في جميع الأنشطة الاقتصادية بنسب مختلفة. فالصناعة تراجعت بنسبة 20% و الإنشاءات بنسبة 53% أما التجارة الداخلية فقد تراجعت بنسبة 19.9% و كان ذلك في العام 2001 مع العام 2000.

أما عام 2002 فكان الأصعب على الشعب الفلسطيني نتيجة لتصاعد العدوان الإسرائيلي مما أدى إلى تراجع كافة المؤشرات الاقتصادية بصورة أكثر حدة من عامي 2000 -2001 على التوالي. فقد تضررت كافة القطاعات الاقتصادية حيث بلغ متوسط الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 57% حيث تراجع قطاع الزراعة بنسبة 75% و الصناعة 60% و الإنشاءات 80% و التجارة 33%

و النقل 70% و الوساطة المالية 26% و الإدارة العامة و الدفاع 47% و الخدمات بنسبة 45% و قطاعات أخرى بحوالي 80%[9].

كما شهدت السنة الثالثة من الانتفاضة مزيداً من التراجع الحاد في جميع المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية حيث بلغ الدخل القومي الإجمالي في عام 2002 مستوى يقل بنسبة 50% عن مستواه في العام 2000 و انخفض بنسبة 57% خلال السبعة شهور الماضية من العام الثالث لانتفاضة الأقصى.

أما بالنسبة لخسائر الاقتصاد على صعيد العمالة فقد بلغت نسبة الذين لا يعملون حسب إحصاءات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 314 ألف عامل عام 2002 بينما وصل عدد العاطلين عن العمل في الأراضي الفلسطينية خلال الربع الأخير من العام 2001 إلى 285 ألف و حوالي 170 ألف في الربع الثالث عشية اندلاع الانتفاضة ، أما نسبة المستخدمين باجر في الضفة الغربية فقد انخفضت من 66.6% في الربع الثالث من العام 2000 إلى 60.2% في الربع الثالث من العام 2001 لتصل إلى 58.6 % في الربع الرابع من العام ذاته و إلى 54.8 % في الربع الأخير من العام 2002 كما انخفضت النسبة في قطاع غزة من 71% في الربع الثالث من العام 2000 إلى 65.5 % في الربع الأخير من العام 2002.

و بلغت إجمالي خسائر القطاع الصناعي 1200 مليون دولار و القطاع السياحي 650 مليون دولار، و ارتفعت خسائر قطاع المقاولات منذ بداية الانتفاضة إلى أكثر من 130 مليون دولار، و كان نصيب محافظات غزة منها حوالي 60 مليون دولار[10]. و أن ما نسبته 50% من إجمالي عدد الشركات البالغة 200 شركة توقفت عن العمل بشكل كلي و أن عدد هذه الشركات التي ما زالت تعمل بشكل فعلي لا يتجاوز أل 20 شركة و ذلك من أصل 200 شركة استطاعت حتى الآن الحفاظ على بقائها في سوق المقاولات في محافظات غزة.

---

[9] المصدر :مركز الاحصاء الفلسطيني ،مسوحات القوى العاملة،أعداد متنوعة

[10] تصريح للسيد دلول رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينين في محافظات غزة ،الأيام ، 2003/4/3.

أما على صعيد الفقر و البطالة فبلغت نسبة البطالة أكثر من 55%، و ارتفعت نسبة الفقر من 21% منذ اندلاع الانتفاضة إلى 60% في عام 2002 و أصبح ما يزيد على 75% من سكان قطاع غزة في عداد الفقراء كما تدنى الوضع الصحي إلى مستوى لا يمكن قياسه حيث انخفضت حصة الفرد الحقيقية من استهلاك الطعام بنسبة تصل إلى أكثر من 30% منذ أيلول 2000 [11].

2-3-1 إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/29-2003/3/31م:

أدى الحصار و الإغلاق و العدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني خلال الفترة الماضية إلى تضرر كافة القطاعات الاقتصادية حيث بلغ متوسط الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي 57%، على أساس أن الانخفاض في القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي كالتالي(جدول 2-1):-

جدول(2-1)

نسب الانخفاض في القطاعات الاقتصادية المختلفة

القطاع	*نسبة الانخفاض %*
الزراعة	75
الصناعة	60
الإنشاءات	80
التجارة	33
النقل	70
الوساطة المالية	26
الإدارة العامة و الدفاع	47
الخدمات	45
قطاعات أخرى	80
المتوسط	**%57**

المصدر: www.pna .gov(من الانترنت)

[11] المصدر :مركز الاحصاء الفلسطيني ،مسوحات القوى العاملة،أعداد متنوعة

و الجدير ذكره أن أيام العمل السنوية في الأراضي الفلسطينية 312 يوماً، و أيام العمل في إسرائيل 23 يوماً في الشهر، و معدل الأجر اليومي للعامل الفلسطيني حوالي 27 دولار، و يبلغ إجمالي الناتج المحلي السنوي 5400 مليون دولار، ومن ثم يمكن احتساب الخسائر كالتالي:

أولاً: الخسائر الجارية:-

تنقسم إلى خسائر في صافي الدخل و الإنتاج المحليين، و خسائر العمالة في إسرائيل.

1- خسائر صافي الدخل والإنتاج المحليين:

متوسط إجمالي الناتج المحلي اليومي= إجمالي الناتج المحلي السنوي / أيام العمل في السنة

5400 / 312 = 17.307,692 دولار.

و لذا فان حجم الخسارة اليومية في الناتج المحلي الإجمالي= 17.307,692* 57% = 9.865,384 دولار.

اذاً الخسارة الإجمالية في الناتج المحلي خلال الفترة(من 2000/9/29 إلى 2003/3/31) (779 يوم عمل) هي: 779 * 9,865,384= 7,685.134,000 دولار.

2- خسائر العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

الدخل الناتج عن العمال الفلسطينيين نظير عملهم داخل إسرائيل هو:

120,000 عامل * 27 دولار = 3,240,000 دولار يومياً.

3,240,000 * 690 يوم عمل = 2,235,600,000 دولار.جدول(2-2)

جدول(2-2)

إجمالي الخسائر الناتجة عن الدخل و الإنتاج المحليين و العمالة الفلسطينية في إسرائيل:

خسائر الدخل و الإنتاج المحليين	7,685,134,000
خسائر العمالة في إسرائيل	2,235,600,000
الإجمالي	**9,920,734,000**

المصدر: www.pna .gov (من الانترنت)

ثانياً: الخسائر الاقتصادية غير المباشرة و تتمثل في:

1- خسائر الثروة القومية:

و تتمثل في حجم التدمير في الممتلكات العامة و الخاصة، من تدمير في مجال الثروة الزراعية، و هدم و تجريف الأشجار المثمرة، و آبار المياه، و شبكات الري، و تدمير المزارع، و تقدر هذه الخسائر حسب الجهات ذات العلاقة بأكثر من 1100 مليون دولار.

2- خسائر الفرص الضائعة:

و تقدر بأكثر من 400 مليون دولار، وذلك فيما يخص المبالغ التي صرفت لتشجيع الاستثمار، بالإضافة إلى إلغاء أو تأخير تنفيذ كافة المشاريع الاستثمارية، و التي كانت تستوعب أعدادا كبيرة من العمال، و بذلك تكون فلسطين قد فقدت فرص الاستثمار، و ستحتاج لعدة سنوات لتعويض ما خسرته نتيجة للعدوان الإسرائيلي.

3- الأعباء المالية الإضافية:

تحملت السلطة الفلسطينية أعباء مالية إضافية، في المجال الصحي و الاجتماعي و الاقتصادي، و تمثلت أعباء المجال الصحي في نقل و علاج المرضى و المصابين و إنشاء مستشفيات متنقلة،بالإضافة لأعباء مالية نتيجة ارتفاع مستوى الفقر الناجم عن توقف الأيدي العاملة و توقف الإنتاج و انعدام فرص العمل. بالإضافة إلى الأعباء الناجمة عن إعالة اسر الشهداء و الجرحى و الأسرى. و أعباء الخدمات الاجتماعية و قطاع التعليم و التموين. و بلغت هذه الخسائر أكثر من 900 مليون دولار، و بذلك يصل مجموع الخسائر الاقتصادية غير المباشرة إلى حوالي 2400 مليون دولار موزعة كالتالي:جدول(2-3)

جدول(2-3)

الخسائر الاقتصادية غير المباشرة

نوع الخسائر	المبلغ بملايين الدولارات
خسائر الثروة القومية	1100
خسائر الفرص الضائعة	400
الأعباء المالية الإضافية	900
الإجمالي	**2400**

المصدر: www.pna .gov (من الانترنت)

و بذلك تقدر خسائر الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة من 2000/9/29-2003/3/31م،بحوالي تسعة مليار و تسعمائة مائة و ثلاث وعشرون مليون و مائة و أربع و ثلاثون ألف دولار.جدول(2-4)

جدول(2-4)

اجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني

الرقم	نوع الخسائر	المبلغ
1	خسائر اقتصادية مباشرة	9,920,734,000
2	خسائر اقتصادية غير مباشرة	2,400,000
	الإجمالي	**9,923,134,000**

المصدر: www.pna .gov (من الانترنت)

الفصل الثالث

سوق العمل

محتويات الفصل

3- 1 المقدمة

3- 2 الطلب على العمل

3- 3 عرض العمل

3- 4 أثر الدخل

3- 5 أثر الاحلال

3- 6 التوازن في سوق العمل

3- 7 القوى العاملة

3- 8 البطالة

3-8-1 مكونات معدل البطالة

3-8-2 أنواع البطالة

3- 9 الأجر

3-1 المقدمة:

يعتبر سوق العمل المكان الذي يتحدد فيه طبيعة القوى العاملة وتوزيع الأجور كما يتم فيه معرفة دور السياسات العامة و أثرها على الرواتب والتوظيف وعلاقتها بالانتاج وما قد ينجم عن ذلك من مشاكل اقتصادية كالبطالة وغيرها .

يقوم البشر بإدارة حياتهم الاقتصادية في المجتمع ، وللقيام بهذا فإنه لابد من توفر شروط عديدة تتعلق بالمهارة والمعرفة التي يحصلون عليها بالتعليم والتدريب بكل أنواعه وأشكاله ، و للوصول الى مرحلة الادارة الكفؤة والفعالة فإن الفرد يقوم بسلسلة من القرارات من أهمها تلك التي تؤثر على عرض وطلب العمالة، وبالتالي التأثير على مستوى توازن سوق العمل ؛ الذي هو الاطار الذي يتحدد فيه تفاعل طالبي وعارضي العمالة ويؤثر ويتأثر بمستوى الأداء الاقتصادي، وما يميز سوق العمل هو ديناميكيته وعدم ثباته وتعقد وتشعب القرارات التي تأخذ فيه.

يوفر اقتصاد العمل مجموعة من النظريات التي تحاول تفسير سلوك الأفراد تجاه قضايا عرض وطلب العمالة وتفسير ظواهر البطالة وتجزؤ أسواق العمل وديناميكية الأجور وإلى آخر ما هنالك من القضايا المرتبطة بقوة العمل ، فقرارات عرض العمل أو ما يسمى قرار المشاركة لتعظيم المنفعة ووقت المتعة مأخوذاً كسلعة لها سعرها مقاساً بالأجر الضائع الناجم عن عدم المشاركة، يتأثر هذا القرار خاصة على مستوى الأسرة بعدة خصائص ديموغرافية، وعلى الخصوص فيما يتعلق بمساهمة الاناث، وكذلك بمستوى الأجر الصافي الحقيقي مما يعطي دوراً لضرائب الدخل والتضخم للتأثير على قرار عرض العمل، أما الطلب على العمل حسب المهارات والقطاعات، فإنه يتحدد بسلوك المؤسسة التي تقوم بتعظيم ربحها تحت القيود التكنولوجية المتاحة ، وأحد العوامل الأساسية المؤثرة في هذا القرار هو تكلفة العمالة وإمكان الاحلال بين عوامل الانتاج الذي توفره التكنولوجيا المتاحة، بطبيعة الحال فإن المؤسسة لا تقوم بتغير الطلب على العمالة بشكل مطلق حسب التكاليف فقط وإنما هنالك العديد من المتغيرات التي تتحكم في تكاليف التعديل والتي يتحدد جزء منها

بمؤسسات سوق العمل وبخاصة بقوة النقابات ودرجة التفاوض مع المؤسسة، وتشريعات العمل الخاصة بالتوظيف والتسريح والترقية وحقوق العمال في الشؤون الاجتماعية والتدريب...الخ.

وبالرغم من القيود العديدة على المؤسسات تجاه التشغيل وقوة العمل فإنه يوجد دوماً جزء متفاوت الأهمية من قوة العمل في حالة بطالة طوعية وغير طوعية.

3-2 الطلب على العمل:-

يعتبر العمل عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج و الطلب عليه ما هو إلا طلباً مشتقاً من الطلب على السلع و الخدمات ، فالطلب على العمل جزء من الطلب على الإنتاج و ذلك لان قرار صاحب العمل في الطلب على العمل و على عناصر الإنتاج الأخرى يتأثر بحجم الطلب على المنتجات التي ينتجها و بناء على ذلك فإن الطلب على المنتجات يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج جميعها و التي من أهمها العمل، معنى ذلك أن الطلب على العمل لا يعتمد فقط على أوضاع سوق العمل بل يعتمد أيضاً على ظروف سوق الإنتاج.

و بناءاً على ذلك سيتم تحليل الطلب على العمل تحت أربعة افتراضات و هي:-

1. يسعى صاحب العمل للحصول على أقصى ربح.
2. استخدام عاملين متجانسين من عوامل الإنتاج و هما العمل و رأس المال و بناءاً عليه فإن دالة الإنتاج (ج)هي دالة لكل من العمل (ع)، و راس المال(م). و هذا يؤدي إلى أن ج= د(ع، م) ، و هذه المعادلة تبين العلاقة بين عنصري العمل و رأس المال من جهة و الإنتاج من جهة أخرى خلال فترة زمنية معينة ، بمعنى انه كمية معينة من الأيدي العاملة (ع) و خدمات رأس المال (م) تنتج كمية من الإنتاج(ج).
3. أن تكاليف العمل تمثلها الأجور فقط دون النظر لتكاليف أخرى مثل: المكافآت و ساعات العمل الإضافية.
4. على اعتبار أن سوق العمل سوق تنافسي.

و بناءاً على هذه الافتراضات فإن الطلب على العمل يتم اشتقاقه من عملية سعي صاحب العمل إلى تعظيم الأرباح أو تخفيض التكاليف، و بناءاً على ذلك فإن المؤسسة تسعى إلى استخدام عمالة إضافية طالما أن ما يضيفه العامل الأخير إلى الإنتاج أكبر من التكلفة التي تتحملها المؤسسة من توظيف هذا العامل، و يستمر في ذلك حتى تصل المؤسسة إلى نقطة التوازن و تحقيق الاستخدام الأمثل لعنصر العمل و التي يتساوى عندها القيمة الإنتاجية الحدية للعامل مع اجر العامل ، كما توضحها المعادلة التالية:-

VMPL =W

VMP: قيمة الإنتاجية الحدية للعامل.

W : أجر العامل.

وهذه المعادلة تساعد صاحب العمل في قرار استخدام عمال إضافيين، حيث ينظر لمستوى الأرباح قبل استخدام العامل الإضافي و بعده ، فإذا كان توظيف العامل يؤدي إلى زيادة الأرباح فإنه يستمر في ذلك حتى يصل الربح الحدي إلى صفر، و تمثل هذه المعادلة الطلب على العمل في الأجل القصير، حيث انه في الأجل القصير يكون أي قرار غير زيادة عدد العمالة قراراً استثماريا مكلفاً، حيث في حال زيادة الطلب على المنتجات و رغبة صاحب العمل في زيادة الطلب بزيادة حجم الإنتاج فان استخدام عناصر الإنتاج سيزيد و بالتالي استخدام مزيد من العمالة.

لذلك تعتبر الإنتاجية الحدية الأساس الذي يحدد الطلب على العمل و تساعد في بناء العلاقة السالبة بين معدل الأجر و مستوى استخدام العمالة، فالإنتاجية الحدية تمثل التغير في الإنتاج نتيجة لتغير العمل بوحدة واحدة.

حيث أن زيادة عدد العمال يؤدي إلى زيادة الإنتاج، و بذلك تكون إنتاجية العامل موجبة، و زيادة عدد الأيدي العاملة تؤدي إلى نقص في الإنتاجية الحدية فيما يعرف بقانون تناقص العوائد، فمن خلال تناقص الإنتاجية الحدية فإن زيادة عدد العمال تؤدي، على افتراض ثبات عناصر الإنتاج ،

إلى أن كل عامل سيكون لديه راس مال قليل للعمل فيه. لذا فإن الإنتاجية الحدية للعامل متناقصة دائماً، كما هو في الرسم البياني التالي:-

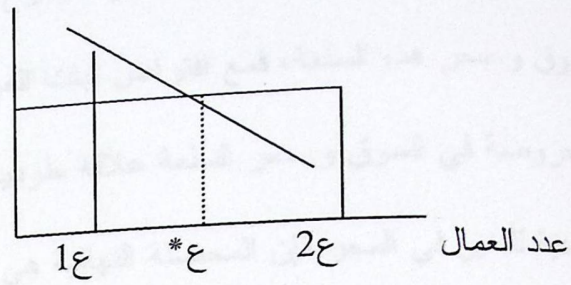

شكل(3-1): منحنى الإنتاجية الحدية

يظهر منحنى الطلب على العمـل من خلال العلاقة بين الأجور و عدد العمال، حيث أن ارتفـاع الأجور يؤدي إلى انخفاض الأيدي العاملة المطلوبة، أي أنه توجد علاقة عكسية بين الأجور و الطلـب على العمال، و يلاحظ أنه إذا تغيرت الأجور مع ثبات العوامل الأخرى فإن الطلب على العمال سـوف يتغير زيادة أو نقصاً على منحنى الطلب نفسه ، كما هو موضح في الشكل التالي:-

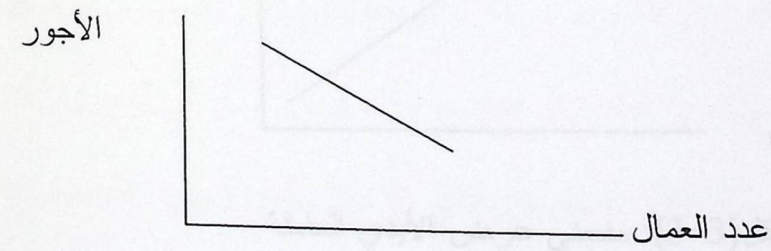

شكل(3-2): منحنى طلب الأيدي العاملة

3-3 عرض العمل:-

سوف نتعرض هنا الى نموذج مبسط للعرض بالنسبة لسوق ما، و حيث أن عرض السوق هو مجموع العروض الفردية في السوق، أي مجموع الكميات المعروضة من قبل كل منتج من المنتجين في السوق و سعر هذه السلعة، فمع افتراض ثبات العوامل الاخرى المؤثرة في العرض. فإن علاقة الكميات المعروضة في السوق و سعر السلعة علاقة طردية.فلما كان كل منتج من المنتجين يستجيب استجابة طردية للتغير في السعر فإن المحصلة النهائية هي إن مجموع الكميات المعروضة ستستجيب ايضاً استجابة طردية لهذا التغير في السعر و هذا يتطلب ارتفاع الطلب على العمالة و بالتالي ارتفاع الاجور و زيادة العرض من الايدي العاملة الراغبة في العمل.

و من هنا نلاحظ أن العلاقة بين العرض على العمل و ارتفاع الأجور هي علاقة طردية، بمعنى انه كلما ارتفعت الأجور فان العرض على العمل سوف يزداد مع افتراض أن جميع العوامل الأخرى كالأجور و الرواتب بالنسبة للسلع ثابتة كما يوضح الشكل التالي:-

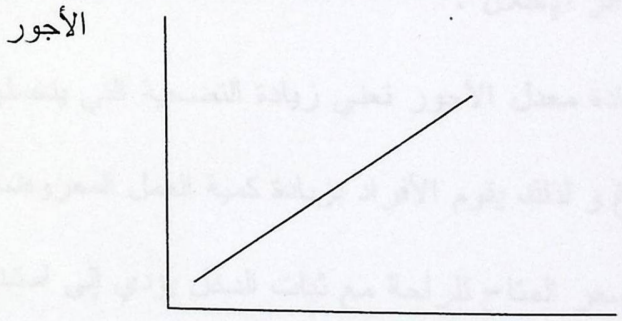

شكل(3-3): منحنى عرض الأيدي العاملة

3-4 أثر الدخل[1]:-

إن ارتفاع الدخل مبقياً ألأجور ثابتة يؤدي إلى ارتفاع الطلب على الترفيه، حيث عند ارتفاع أو انخفاض الدخل مع ثبات ألأجور تنخفض أو ترتفع ساعات العمل تبعاً لذلك. و يسمي الاقتصاديون هذه الاستجابة المتوقعة(تأثير الدخل). فعند زيادة معدل الأجر يزداد الدخل لنفس ساعات العمل و زيادة

[1] ب ، د.عاصم بن طاهر ، اقتصاديات العمل ، نظرية عامة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1994.

الدخل تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات العادية و بما أن و قت الراحة يعتبر سلعة عادية يزداد الطلب على وقت الفراغ مما يعني تقليل كمية العمل المعروضة.

و بناءً على ذلك يعتمد تأثير الدخل على ذلك المفهوم البسيط الذي يقول:" عندما يرتفع الدخل و يبقى السعر المتاح للترفيه ثابتاً، فإن استهلاك الناس للترفيه يزداد مما يعني انخفاض العمل". و الشكل التالي يمثل العلاقة العكسية بين وحدات العمل المعروضة و معدل ألأجر.

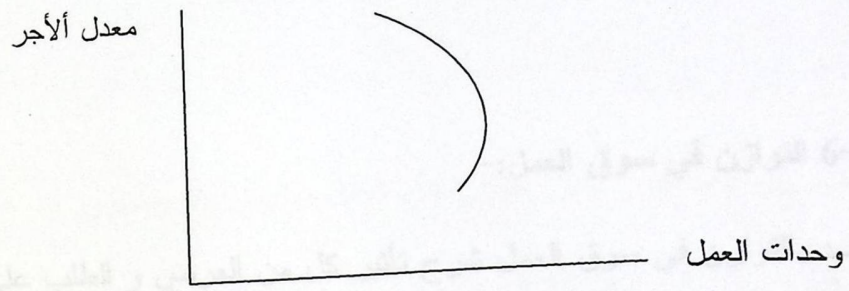

الشكل(3-4):منحنى أثر الدخل

3-5 أثر الإحلال[2]:

إن زيادة معدل الأجور تعني زيادة التضحية التي يتحملها الشخص مقابل كل ساعة يستهلكها من وقت الفراغ و لذلك يقوم الأفراد بزيادة كمية العمل المعروضة، و هذا ما يسمى بتأثير الإحلال حيث ارتفاع السعر المتاح للراحة مع ثبات الدخل يؤدي إلى استبدال ساعات الراحة بساعات العمل. و على العكس من تأثير الدخل فإن تأثير الإحلال يكون ايجابياً، لأن هذا التأثير هو تغيير في ساعات العمل و ينتج عن التغيير في الأجور مع بقاء الدخل.و يبين الشكل التالي العلاقة الطردية بين وحدات العمل المعروضة و معدل الأجر.شكل(3-5)

و من الجدير ذكره سيادة أثر الإحلال على أثر الدخل حيث أننا نحصل على منحنى عرض للعمالة موجب الانحدار.

[2] عرب ، د.عاصم بن طاهر ، اقتصاديات العمل ، نظرية عامة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1994.

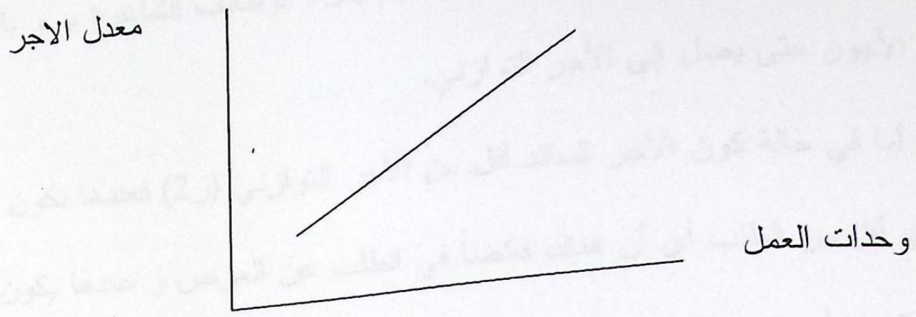

الشكل(3-5):منحنى أثر الاحلال

3-6 التوازن في سوق العمل:-

يقصد بالتوازن في سوق العمل شرح تأثير كل من العرض و الطلب على الأجور و ساعات العمل المطلوبة و المعروضة، و الذي يتحقق عندما تكون كمية الساعات التي يرغب القطاع المنزلي بعرضها و بيعها في السوق مساوية لكمية الساعات التي يرغب بشرائها أو توظيفها أصحاب العمل.

و هذا يحدث عندما يتقاطع منحنى العرض مع منحنى الطلب كما هو موضح في الرسم التالي:-

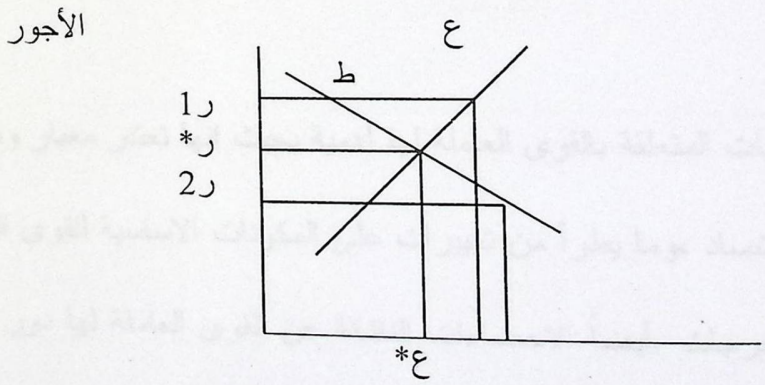

شكل(3-6): منحنى توازن السوق

حيث أن ر* تمثل الأجر التوازني. ففي حال ارتفاع الأجر أعلى من الأجر التوازني (ر1) عندها تكون الكمية المطلوبة من العمل اقل من المعروضة أي أن هناك فائضاً في العرض عن الطلب

و هنا يكون من السهل على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة ، و بالتالي يعمل على تخفيض الأجور حتى يصل إلى الأجر التوازني.

أما في حالة كون الأجر السائد أقل من الأجر التوازني (ر2) فعندها تكون الكمية المعروضة من العمل أقل من الطلب أي أن هناك فائضاً في الطلب عن العرض و عندها يكون من الصعب على صاحب العمل أن يقوم بملء الوظائف الشاغرة و بالتالي يعمل على رفع الأجور حتى يصل إلى الأجر التوازني.

3-7 القوى العاملة :

يقصد بها الأشخاص الذين هم في سن العمل ويعملون أو يبحثون عن عمل وسن العمل يحدد عادة ابتداء من سن15 فما فوق[3] ،وهذا التعريف للقوة العاملة يشمل المشتغلين مقابل أجر و العمال غير المشتغلين ،كما يشمل تعريف القوة العاملة أيضاً أولئك الأشخاص الذين يكونون في سن العمل ويبحثون عن عمل ولكنهم لا يجدونه ،أي المتعطلون عن العمل .

تشكل القوة العاملة أحد أهم مكونات سوق العمل ولها دور وأهمية كبيرة اذ تقوم بدور مزدوج في الاقتصاد فهي من ناحية تعتبر من مدخلات الانتاج ، و من ناحية أخرى تعتبر مصدر من مصادر الدخل.

ان البيانات المتعلقة بالقوى العاملة لها أهمية بحيث انها تعتبر معيار ومؤشر اقتصادي لتقييم الاداء الكلي للاقتصاد ،وما يطرأ من تغييرات على المكونات الاساسية للقوى العاملة من خلال ارتباطها بالمدخلات والمخرجات ،أيضاً الاحصاءات الناشئة عن القوى العاملة لها دور في تقييم السياسات والبرامج التي تهدف لتطوير سوق العمل ،وتسهل عملية التعرف على ما يحتاجه سوق العمل من كافة التخصصات المختلفة ،والعمل على ربطه بالواقع والسياسة التعليمية حتى يتم التنسيق والترابط بينهم لتلبية هذه الاحتياجات .

---

[3] حسب سن العمل القانوني المعتمد في فلسطين

من أهم العوامل التي تؤثر على القوى العاملة والعرض والطلب عليها هي عوامل اجتماعية وعوامل اقتصادية مثل زيادة عدد السكان والهجرة ومستوى التعليم ويتأثر بمستوى النشاط الاقتصادي ،وحتى نضمن استغلال أمثل للقوى العاملة يجب التركيز على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي حتى يتوفر للقوى العاملة فهم واضح وادراك تام عن السوق وكيفية عمله .

3- 8 البطالة:

تمثل الأشخاص أو العمال الذين لا يعملون مقابل أجر ولكنهم يريدون الحصول على عمل في حين أن العمال أو الأشخاص الذين لا يعملون و لا يبحثون عن عمل لا يحسبون جزءاً من القوى العاملة ولكنهم أيضاً مع العاطلين عن العمل .

و بناء على ذلك فإن مجموع القوة العاملة تتكون من العمال العاملين فعلاً بالإضافة الى الأشخاص العاطلين ولكنهم يرغبون في الحصول على عمل ،ولتوضيح ذلك فإن هذا الرسم البياني(3-7) يوضح توزيع السكان داخل دولة معينة بين مختلف القطاعات.

شكل(3-7): توزيع السكان داخل دولة معينة بين مختلف القطاعات[4]

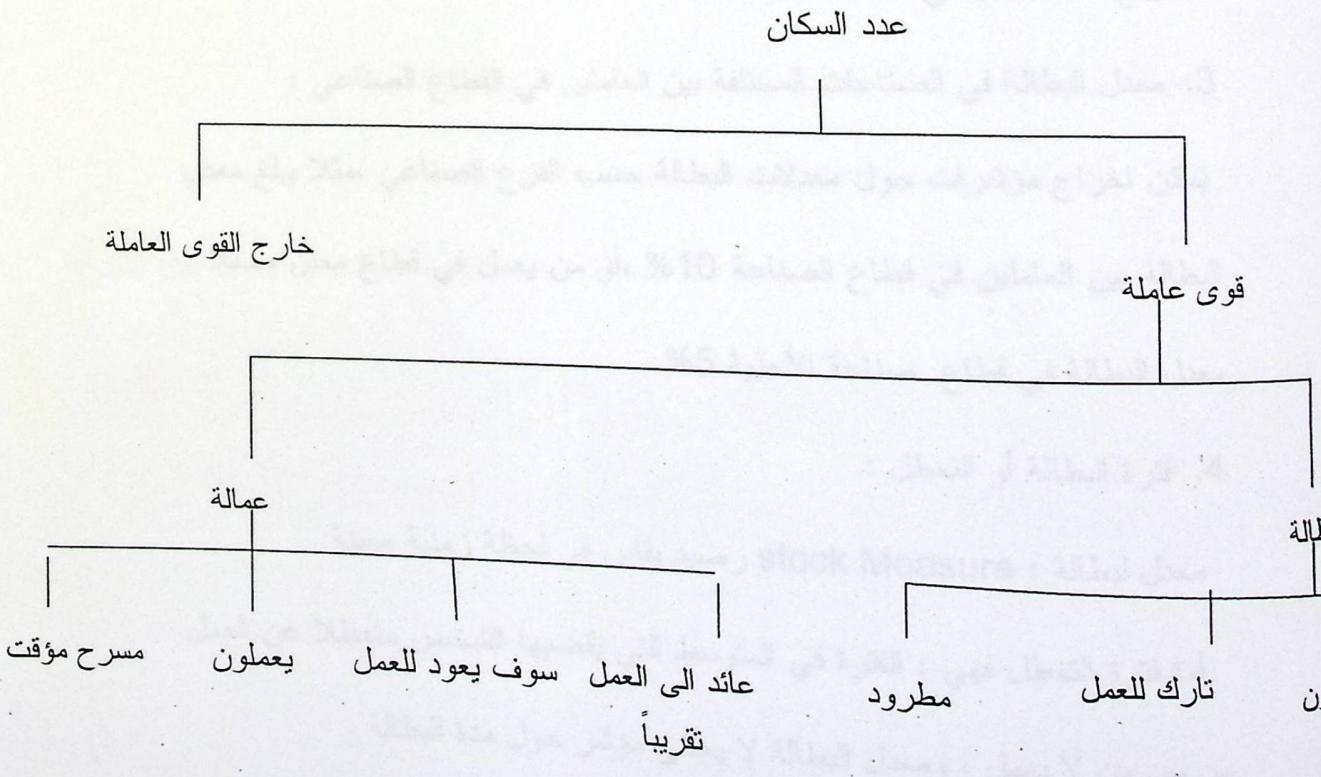

[4] د.عاصم بن طاهر عرب،اقتصاديات العمل،نظرية عامة، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1994.

ويحسب معدل البطالة بقسمة عدد العاطلين عن العمل على قوة العمل الموجودة :

- معدل البطالة = العاطلين عن العمل/قوة العمل
- قوة العمل =عدد العاطلين عن العمل + عدد العاملين

3-8-1 مكونات معدل البطالة :

بالإضافة الى المعدل العام للبطالة على مستوى الدولة أو الاقتصاد فإن هناك مؤشرات لمعدلات البطالة وتساعد هذه المؤشرات في توجيه السياسات الاقتصادية المختلفة للمساهمة في عملية التنمية منها:-

1. معدلات البطالة للأجناس أو الأعراق المختلفة داخل البلد نفسه :كثير من الدول تتكون من مجموعات عرقية مختلفة قد تتفاوت معدلات البطالة فيها .
2. معدلات البطالة للولايات أو المقاطعات أو المناطق المختلفة داخل البلد الواحد: تقسم الدول عادة الى أقاليم و مناطق مختلفة وتتفاوت معدلات البطالة في تلك الأقاليم والولايات ، كأن نقول مثلا يبلغ معدل البطالة في قطاع غزة 30% فيما يبلغ هذا المعدل في الضفة 20%.
3. معدل البطالة في الصناعات المختلفة بين العاملين في القطاع الصناعي :

يمكن اخراج مؤشرات حول معدلات البطالة حسب الفرع الصناعي ،مثلا يبلغ معدل البطالة بين العاملين في قطاع الصناعة 10% ،أو من يعمل في قطاع معين مثلا : معدل البطالة في قطاع صناعة الأحذية 5%.

4. فترة البطالة أو التعطل :

معدل لبطالة : stock Measure رصيد يقاس في لحظة زمنية معينة .

أما فترة التعطل فهي : الفترة في المتوسط التي يقضيها الشخص متعطلا عن العمل من بين من لا يعمل ، ومعدل البطالة لا يعطي مؤشر حول مدة البطالة .

3-8-2 أنواع البطالة :

1- البطالة الاحتكاكية Frictional unemployment:

هذا الجزء من البطالة ناجم عن طبيعة العمل في سوق العمل الذي يتصف بالتغير المستمر و عدم الثبات ،وينشأعندما يكون هناك وظائف شاغرة وفي نفس الوقت يوجد فيه عاطلين عن العمل وعلى الرغم من ان متطلبات الوظيفة تتناسب معهم ولكن لسبب عدم توفر بيانات لدى مدراء العمل عن هؤلاء العاطلين وعدم توفر بيانات لدى عن العمل وهذا النوع يزول بتوفر المعلومات و البيانات .

2- البطالة الهيكلية Structural unemployment:

نوع من البطالة الذي يحصل نتيجة تغير هيكلية الاقتصاد ،ويتشأعندما توجد وظائف شاغرة في نفس الوقت يوجد عاطلين عن العمل لكن مؤهلات العاطلين لا تتناسب مع المؤهلات المطلوبة لذا يرجع لنقص في الوظائف.

3- البطالة الدورية Cyclical unemployment:

تحصل نتيجة للدورات الاقتصادية وتحدث في فترات الركود والكساد .

4- البطالة الموسمية Seasonal unemployment.

و هذا النوع من البطالة يحدث في المواسم المختلفة، حيث ترتبط ببعض القطاعات مثل القطاع الزراعي.

3-9 الأجر:

هناك عدة تعريفات مختلفة لمفهوم الأجر منها :

-الأجر :يساوي عدد الساعات التي عمل فيها العامل مضروبة في معدل الأجر في الساعة .

– يمكن أن يحسب الأجر على أساس القطعة ويتوقف على عدد الوحدات التي ينتجها العامل مضروبة بمعدل سعر القطعة .

–أيضاً يمكن تعريف الأجر على أساس اليومية بحيث يحدد الأجر بيوم العمل فأجر العامل يكون بناء على عدد أيام العمل التي قام بها مضروبة في الأجر اليومي .

–وبعض الأجور تكون شهرية بحيث يحاسب العامل على شهر العمل وقد تكون أسبوعية .

- **المكاسب والمستحقات** : تعتمد على الأجور التي يتسلمها العامل خلال فترة زمنية وعدد الساعات التي يعملها خلال هذه الفترة .

- **الدخل** : يمثل القوة الانفاقية للعامل وأسرته خلال فترة زمنية معينة(سنة غالبا)،حيث يدخل فيه مستحقات العامل التي حصل عليها خلال السنة ، بالاضافة الى ما يحصل عليه من خارج العمل (مثل :ضمان اجتماعي ،تأجير بيت).

ويجب في مسألة الأجور أن نأخذ بعين الاعتبار مقدار الحسومات التي تحصل على الأجر أيضاً يجب أن نأخذ بعين الاعتبار الفرق مابين الأجر الذي يحصل عليه العامل والقوة الشرائية لهذا الأجر.

الفصل الرابع

سوق العمل الفلسطيني

محتويات الفصل

4-1 المقدمة

4-2 الطلب على العمل

4-2-1 العاملون في القطاع الخاص والقطاع العام

4-2-2 القوى العاملة حسب قطاعات الاقتصاد

4-3 عرض العمل

4-3-1القوى العاملة المشاركة

1- توزيع القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل

2- بنية القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة

3- توزيع العاملين حسب مكان العمل

4- توزيع القوى العاملة حسب عدد السنوات الدراسية

5- توزيع العاملين حسب الحالة العملية

4-3-2 معدلات الأجور

4-3-3 عمالة الأطفال

4-3-4 الخريجين والعلاقة بقوة العمل

4-3-5 البطالة

1- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس

2- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية

4-1 المقدمة:

يهدف هذا الفصل الى ابراز المؤشرات الحالية لسوق العمل الفلسطيني والسمات الأساسية للقوى العاملة ومعدلات البطالة من خلال القاء الضوء على نتائج مسح القوى العاملة الذي نفذته دائرة الاحصاء المركزية الفلسطينية للأعوام 1999-2003 ، ونسعى في هذا الفصل الى رصد وتحليل أبرز سمات سوق العمل الفلسطيني.

4-2 الطلب على العمل :

يتمثل بمدى الطلب على العمالة الفلسطينية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والطلب في القطاعين العام والخاص ، وهذا يظهر كالتالي :

4-2-1 العاملون في القطاع الخاص والقطاع العام :

يمثل كل من القطاع الحكومي و القطاع الخاص جانب الطلب في سوق العمل الفلسطيني. حيث يساهم القطاع الخاص من خلال التوجه نحو المشاريع الخاصة إلى ازدهار الاقتصاد و زيادة إجمالي الدخل القومي من خلال توفير فرص عمل لذوي المهارات و الخبرات المحدودة و إتاحة الفرصة للتطوير و التجديد. مما أدى إلى ازدياد الاعتماد على المشاريع الصغيرة في الضفة الغربية و غزة حيث تشكل المنشآت التجارية والخدماتية ثلاثة أرباع المنشآت الصغيرة جداً التي تشغل اقل من 6 أشخاص، كما تشكل المنشآت الخدماتية نصف المنشآت ذات الحجم المتوسط التي تشغل عدد من العاملين يتراوح من 21-50 شخصاً، و تشكل المنشآت الصناعية ما يزيد عن ثلث المنشآت ذات الحجم الوسط. كما تمثل المنشآت الخدماتية أكثر من نصف المنشآت الكبيرة التي تشغل عدد من العاملين يفوق 50 شخص، ثم تأتي المنشآت الصناعية التي بلغت حصتها أكثر من ثلث المنشآت الكبيرة. و أن ما نسبته 70% من المنشآت في الضفة و القطاع

ذات ملكية عائلية. حيث ساهمت هذه المنشآت في تشغيل عدد من القوى العاملة، حيث ظهر دور الرجال في المنشآت الإنتاجية و التعليم الخاص و الصحة و العمل الاجتماعي غير الحكوميين. أما بالنسبة لعمل المرأة في القطاع الخاص فتمركز في مجالات التعليم، والصناعات التحويلية و الصحة و العمل الاجتماعي.

أما بالنسبة للقطاع الحكومي فهو يمثل جانب المؤسسات العامة و الشركات التي تنشؤها الحكومة. و تغطي و ظائف الحكومة قطاعات متعددة منها: الأمن و النظام،التعليم،الصحة،و الضمان الاجتماعي و الرفاة، الإسكان،المرافق المجتمعية. حيث ساهم القطاع الحكومي في استيعاب جزء من القوى العاملة في مجالات التوظيف المختلفة. كما تضاعفت الأهمية النسبية للقطاع الحكومي في التشغيل و توفير فرص العمل، خاصة وأن نشأة القطاع الحكومي الفلسطيني تزامن مع التراجع الكبير في فرص العمل المتاحة أمام العمالة الفلسطينية، بسبب إغلاق سوق العمل الإسرائيلي، وفرض الحصار و الإغلاق على مناطق السلطة.

أما بالنسبة لتوزيع الموظفين الحكوميين حسب مجال العمل فإن نحو 55% من إجمالي الموظفين الحكوميين يعملون في دوائر الخدمة المدنية، و45% يعملون في أجهزة الشرطة و الأمن، كما أشارت البيانات المتاحة أن أكثر من نصف القوى العاملة يعمل في قطاع التعليم و الخمس في قطاع الصحة كما يتوزع الباقي على الجهاز الإداري الحكومي في الوزارات الحكومية المختلفة[1].

و كما هو ملاحظ من الجدول رقم(4-1) الزيادة في عدد العاملين في القطاع الخاص حيث ارتفع العدد عام 2000 إلى 36138 ألف عامل بعد أن كان عام 1999 (348.12 ألف عامل) و تراجع العدد عام 2001 إلى 320.5 الف عامل بسبب محاولات السياسة الاقتصادية الإسرائيلية إضعاف القطاع الخاص و إجباره على التراجع و لكن عاد العدد إلى الارتفاع عام 2002 ليصل إلى 330.5 ألف عامل.

[1] النسب مصدرها د.غانية ملحيس،القطاع الحكومي الفلسطيني ، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول ،رام الله ، 1994

أما بالنسبة لتوزيع العاملين في القطاع العام فنلاحظ ارتفاع العدد عام 2000 إلى 117.8بعد إن كان 108.57 عام 1999. كما يلاحظ تراجع بسيط في العدد ليصل إلى 116 ألف عامل عام 2002.

جدول (4-1)

توزيع العاملون في القطاع الخاص والقطاع العام

السنة	القطاع الخاص	القطاع العام
	عدد(الف)	عدد(الف)
1999	348.12	108.57
2000	361.38	117.8
2001	320.5	117.25
2002	330.5	116

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ، أعداد مختلفة

4-2-2 القوى العاملة حسب قطاعات الاقتصاد:

هنا سيتم توضيح كيفية توزيع القوى العاملة على مختلف القطاعات الاقتصادية،والجدول رقم (4-2) يبين توزيع العمال في الأراضي الفلسطينية حسب القطاعات المختلفة، بحيث بين الجدول(4-2) أن نسبة العاملين في قطاع الزراعة ارتفعت عام 2000 الى 13.7% بعد أن كانت 12.6% عام 1999 ثم عادت هذه النسبة بالتراجع عام 2001 لتصل الى 12% ثم بدأت النسبة بالارتفاع عامي 2002 و2003 ويعود السبب في ارتفاع النسبة هو تحول عدد كبير من العمال من القطاعات الاقتصادية الى قطاع الزراعة ،وبالنسبة الى توزيع العمال في البناء والتشييد نلاحظ انها نسبة منخفضة فمن 22.1%عام 1999 انخفضت لتصل 13.1%عام 2003 ولعل هذا عائد الى تزايد عدد الاغلاقات في وجه العاملين حيث كان من المعروف أن غالبية العمال كانوا يمارسون هذه المهنة داخل اسرائيل ،بالتالي دفع الكثير من العمال الى العمل في

قطاعات أخرى ،وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصناعي فقد شهد انخفاضا خلال سنوات الانتفاضة حيث انخفضت النسبة من 14.3% الى 12.5 % للاعوام 2000و2003 بسبب التدمير الذي تعرض له معظم المصانع في الأراضي الفلسطينية وبسبب القيود والاغلاقات التي تحول من احضار المواد الخام سواء من داخل اسرائيل أو من خارج البلاد وهذه القيود في الغالب أدت الى اقفال العديد من المصانع ،أما القطاع الخدماتي فهو القطاع الذي شهد ارتفاعا ملموسا في عدد العاملين فيه وهذا مرده الى ان كثير من العاملين تحولوا الى القطاع الخدماتي من القطاعات الاخرى وايضا من العاملين الذين فقدوا أعمالهم في اسرائيل حتى ولو كان ذلك ضمن عمالة محدودة ،والسبب الثاني هو أن الاستثمار في هذا القطاع أقل مخاطرة من القطاعات الأخرى، اما قطاع الحرف والمهن فقد شهد انخفاضا أيضا.شكل(4-1)

كما ويبين الجدول التراجع الكبير في نسب العاملين داخل اسرائيل والمستوطنات بسبب منع اسرائيل العمال الفلسطينين من دخول اسرائيل ، و كان العمل داخل اسرائيل غير منظم .

شكل4-1:توزيع العمال حسب النشاط الاقتصادي1999-2003

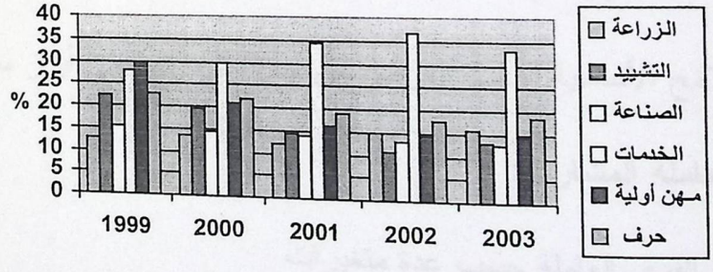

جدول(4-2)

توزيع العاملون 15سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي (%):

النشاط الاقتصادي	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة العاملين في الزراعة	12.6	13.7	12.0	14.8	15.7
نسبة العاملين في البناء والتشييد	22.1	19.7	14.6	10.9	13.1
نسبة العاملين في الصناعة	15.5	14.3	14.0	12.9	12.5
نسبة العاملين في الخدمات	28.1	29.9	34.5	36.9	32.9
نسبة العاملين في المهن الأولية	29.7	21.1	16.1	14.2	14.3
نسبة العاملين في الحرف والمهن	22.7	22.0	19.0	17.5	18.6
نسبة العاملين في اسرائيل والمستوطنات	23.0	19.6	13.7	10.3	9.7

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

*البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفره في دائرة الإحصاء.

4-3 عرض العمل :

يمثل العاملون و المتعطلون عن العمل جانب العرض في سوق العمل الفلسطيني، حيث سيتم التعرف على الملامح الأساسية لجانب العرض من خلال التعرف على أبرز سمات القوى العاملة

4-3-1القوى العاملة المشاركة:

حيث يبين توزيع القوى العاملة حسب عدة متغيرات

1- توزيع القوى العاملة حسب العلاقة بقوة العمل:

يشير الجدول(4-3) الى أن نسبة القوى العاملة المشاركة في السنة الأولى للانتفاضة لم تتغير كثيرا بعد أن كانت (41.6 %)عام 1999، ويعود السبب في ذلك أن الانتفاضة حدثت في الربع الأخير من السنة ، لكنها انخفضت انخفاضا ملموسا عام 2001 حيث بلغت النسبة 38.7% ثم

استمر الانخفاض لتصل الى أدنى مستوياتها(38.1%) عام 2002 ،و لعل ذلك يعود الى الاجتياح الاسرائيلي لمعظم الأراضي الفلسطينية وفرض منع التجوال عليها لفترات طويلة وفقدان الأمل الذي وصل اليه العاملون في ايجاد فرص للعمل ،وفي الربع الرابع من 2003 تشير النسبة الى تحسن ملموس حيث بلغت 40.6% بسبب تحسن الأوضاع تدريجيا والسماح لبعض من العمال دخول اسرائيل،أما فيما يتعلق بعدد من هم داخل قوة العمل فتشير البيانات الى التزايد المستمر(باستثناء عام 2001) وبمعدل نمو يصل الى 5.5% سنويا، حيث ارتفع العدد من 667 الف عامل في العام 1999 ليصل الى 815 الف عامل في العام 2003، أما معدل نمو من هم خارج القوة العاملة فقد وصل الى 6.8% سنويا ،حيث كان العدد عام 1999 (937 الف) عامل ليرتفع عام 2003 ويصل الى 1191، ويلاحظ أن نسبة النمو لمن هم داخل قوة العمل قريبة الى معدل النمو في عدد السكان بينما نسبة النمو لمن هم خارج قوة العمل أعلى وذلك مؤشر على تحول جزء من قوة العمل ليصبحوا خارجها بسبب اليأس من البحث عن العمل . (شكل4-2)

ويعود التذبذب في حجم القوى العاملة وخاصة في العام 2001 الى ملازمة الهجرة لها بسبب الظروف السائدة واشتداد الحملة الاسرائيلية على الشعب الفلسطيني ، اذ أن الهجرة صفة لازمة للقوى العاملة الفلسطينية،اضافة الى أن هذه الهجرة تتصف بالتقلب[2].

ونتيجة لسياسة الحصار التي تنتهجها اسرائيل فقد منع نحو 125الف عامل منظم وغير منظم من العمل داخل اسرائيل كما عملت على إلغاء كافة التصاريح التي يحملها العمال بإلاضافة الى عرقلة إدخال مواد البناء والبضائع الأخرى الى الضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي دفع الكثير من العمال الى فقد عملهم في الضفة والقطاع سواء العاملين في المصانع أو المزارع أو المحلات التجارية .

[2] محمد خليفة،الطلب على العمالة الفلسطينية في اسرائيل والأراضي المحتلة ،رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد،كانون اول 1996،ص64

شكل4-2:تطور أعداد العاملين في الاراضي الفلسطينيةخلال الفترة 1999-2003

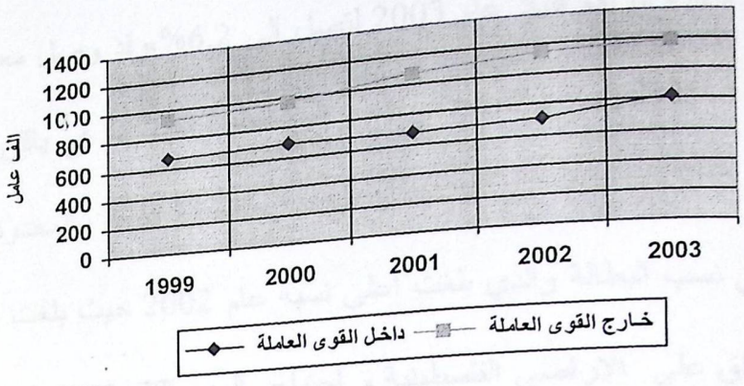

جدول(4-3)

توزيع الأفراد 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة بقوة العمل1999-2003(العدد بالاف) *:

السنة	داخل القوى العاملة		خارج القوى العاملة		المجموع	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
1999	41.6	667	58.4	937	100	1604
2000	41.5	695	58.5	979	100	1674
2001	38.7	682	61.3	1077	100	1759
2002	38.1	707	61.9	1149	100	1856
2003	40.6	815	59.4	1191	100	2006

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

*البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفرهفي دائرة الاحصاء.

2- بنية القوى العاملة حسب مركبات القوى العاملة الاساسية:

يوضح جدول(4-4) نسب العمالة التامة التي انخفضت خلال سنوات الانتفاضة لتصل أقل نسبة عام 2002 (64.4%) بسبب احتلال المدن الفلسطينية الذي حال دون وصول العمال الى أماكن عملهم ، ثم تحسنت في الربع الرابع من عام 2003 لتصل الى 69.4% ،وقد كان معدل النمو في العمالة التامة ضئيل جداً لا يكاد يصل الى 1% ، حيث كان عدد العمال عام 1999(552 الف عامل)و(562 الف عامل) عام 2003 ،وكذلك الحال بالنسبة للعمالة المحدودة حيث انخفضت

من 5.4% قبل اندلاع الانتفاضة لتصل الى 4.3% عام 2002 وهذا عائد الى التراجع في حجم الوظائف ،عادت النسبة لترتفع قليلا عام 2003 لتصل الى 6.2%،وقد وصل معدل النمو السنوي للعمالة المحدودة 10.8% ويرجع السبب في النمو الى العام 2003 أما في باقي السنوات فقد كانت الأعداد في تراجع مستمر ، و الانخفاض في نسب العمالة التامة والمحدودة يرافقه بشكل طبيعي ارتفاع في نسب البطالة والذي بلغت أعلى نسبة عام 2002 حيث بلغت النسبة 31.3% بسبب تشديد الخناق على الاراضي الفلسطينية و اجتياح المدن الفلسطينية ،لكن هذه النسبة انخفضت عام 2003 وهذا عائد للتسهيلات التي منحتها اسرائيل والسماح لبعض العمال من دخول الاراضي الاسرائيلية. (شكل4-3) .

جدول (4-4)

توزيع القوى العاملة 15 سنة فأكثر في **الأراضي الفلسطينية** حسب مركبات القوى العاملة الاساسية :

الأراضي الفلسطينية	عمالة تامة		عمالة محدودة		بطالة		المجموع	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
1999	82.8	552	5.4	36	11.8	79	100	667
2000	80.9	562	5	35	14.1	98	100	695
2001	70.5	481	4	27	25.5	174	100	682
2002	64.4	455	4.3	31	31.3	221	100	707
2003	69.4	562	6.3	51.35	24.3	198	100	811

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

*البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفر التقرير السنوي في دائرة الاحصاء.

شكل(4-3):توزيع العمال حسب سمات قوة العمل في الاراضي الفلسطينية1999-2003

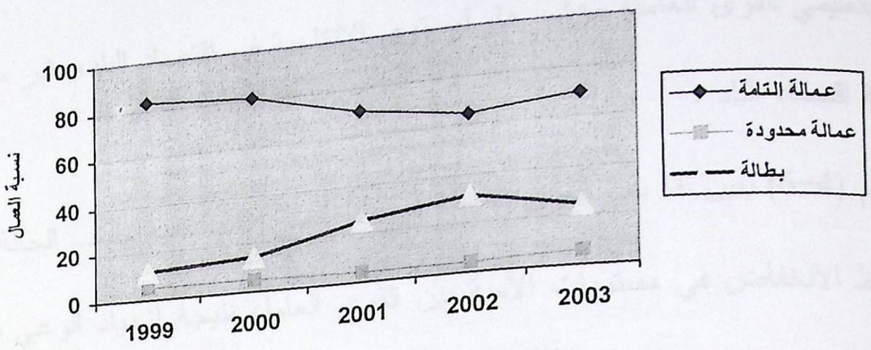

3- توزيع العاملين حسب مكان العمل :

يشير جدول (4-5) أن عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية قد ارتفع في العام 2003 وذلك بسبب عدم السماح للعمال بدخول سوق العمل الاسرائيلي ،كما نلاحظ انخفاض عدد العاملين في اسرائيل والمستوطنات ممن يحملون بطاقة فلسطينية الى 31 ألف بعد أن كان عددهم 120000عامل قبل الانتفاضة ، وقد تم السماح لدخول عدد من الحاملين لبطاقات اسرائيلية مما أدى الى رفع عدد المشاركين في العام 2003 .

جدول (4-5)

توزيع العاملون 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل

مكان العمل	2002		2003	
	العدد بالألف	النسبة	العدد بالأف	النسبة
الأراضي الفلسطينية	484	89.6	559	90.6
اسرائيل والمستوطنات (الأفراد الذين يحملون بطاقة فلسطينية)	31	5.8	31	5.0
اسرائيل والمستوطنات (الأفراد الذين يحملون بطاقة اسرائيلية\ جواز سفر أجنبي)	25	4.6	27	4.4
المجموع	540	100	617	100

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

4- توزيع القوى العاملة حسب عدد السنوات الدراسية:

المستوى التعليمي للقوى العاملة مؤشر هام لمستوى الانتاجية في اقتصاد البلد،يعتبر مهمـــا فـــي عملية تنمية اقتصاد البلد .

الجدول رقم (4-6) يبين لنا بنية القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة التعليمية ، حيث يلاحظ الانخفاض في مستويات الأمية بين القوى العاملة نتيجة ازدياد الوعي بين الأهالي ودفع أبناءهم للتوجه الى الدراسة ،أما بالنسبة لمساهمة القوى العاملة ممن أنهوا المراحل الإبتدائية والاعدادية والثانوية أيضاً يلاحظ انخفاض هذه النسبة وذلك بسبب العودة الى مقاعد الدراسة حيث أن التسرب من المدارس كان مرده الى تردي الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ،ومع اندلاع الانتفاضة ازداد تردي الأوضاع سوءاً،الا أن المانع من التسرب غالبا ما يكون لعدم توفر فرص العمل ،حيث أن نسب البطالة في ارتفاع مستمر مع اغلاق سوق العمل الاسرائيلي وتراجع قدرة الاقتصاد المحلي على استيعاب العمالة ، وهو ما يجعل التسرب من المدارس عملية غير مجدية من الناحية الاقتصادية ولهذا يفضل الأهل بقاء أبناءهم على مقاعد الدراسة ، وايضافيما يتعلق بالقوى العاملة التي أنهت 13 سنة فأكثر والتي تحمل مؤهلا جامعيا فقد انخفضت أيضا ،وتفسير ذلك هو ان القوة العاملة التي تحمل مؤهلا فنيا أو جامعيا غالبا ما تهاجر الى خارج البلاد ،بسبب عدم توفر عمل لهم نتيجة لتخلف القطاع الصناعي وتضخم قطاع الخدمات ،كما أن الطلب في سوق العمل الاسرائيلي يتركز بصورة أساسية على العمال غير المهرة وهذا الوضع يكشف لنا عن ظاهرة هجرة الادمغة "Brain Drain" التي تعاني منها الضفة الغربية و قطاع غزة ، كما هو موضح شكل(4-4).

شكل(4-4): نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لكلا الجنسين 1999-2002

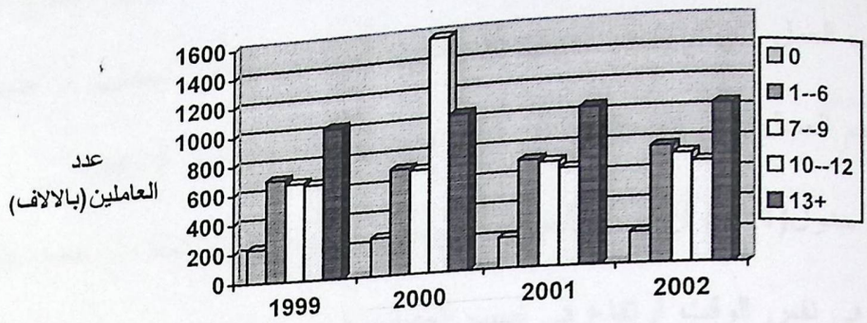

جدول(4-6)

نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية حسب عدد السنوات الدراسية لكلا الجنسين للسنوات 1999-2002 (العدد بالالاف):

عدد السنوات الدراسية	1999		2000		2001		2002	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
0	224.6	14	251.1	15	197.01	11.2	198.6	10.7
6-1	689.7	43.0	703.1	42	701.8	39.9	757.3	40.8
9-7	659.3	41.1	688.0	41.1	682.5	38.8	707.1	38.1
12-10	643.2	40.1	.1563	39.4	636.8	36.2	655.2	35.3
+13	.1016	63.4	.1039	62.1	1036.1	58.9	.1033	55.7
المجموع	667.3	41.6	694.7	41.5	680.7	38.7	707.1	38.1

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

5- توزيع العاملين حسب الحالة العملية :

المقصود بالحالة العملية هو كيفية توزيع القوة العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب علاقتهم برب العمل ،أي ما حجم العمال المستقلون ،أي الذين يعملون لحسابهم أو أصحاب العمل ،وما هو حجم العمال غير المستقلين ،أي الذين يعملون لقاء أجر نقدي أو عيني.[3]

ونلاحظ في جدول(4-7) أن نسب المستخدمين بأجر ونسب ارباب العمل تراجعت خلال سنوات الانتفاضة وفي نفس الوقت ارتفاع في نسب العاملين في مصالحهم ونسبة أعضاء الأسرة بدون أجر،ويعود ذلك الى فقدان معظم العاملين في اسرائيل والمستوطنات أماكن عملهم وهم في الغالب مستخدمون بأجر اضافة الى الذين فقدوا وظائفهم وأماكن عملهم في القطاع الخاص المحلي ،نتيجة تدهور أوضاع استثمارات القطاع الخاص المحلي وقد يشير تزايد نسبة العاملين لحسابهم الخاص الى توجه نسبة من الذين فقدوا وظائفهم في اسرائيل أو في القطاع الخاص المحلي الى اقامة مشاريع اقتصادية غير منظمة، حيث بدأ التركيز على اقامة مشاريع خاصة على شكل منشأت صغيرة ،كذلك فان تزايد نسبة أعضاء الأسرة العاملين بدون أجر خلال سنوات الانتفاضة يؤكد أن الاهتمام أصبح أكبر باقامة المؤسسات العائلية والتي تعتبر صفة مميزة للاقتصاد الفلسطيني .(شكل4-5)

شكل4-5:توزيع العمال الفلسطينين حسب الحالة العملية1999-2003

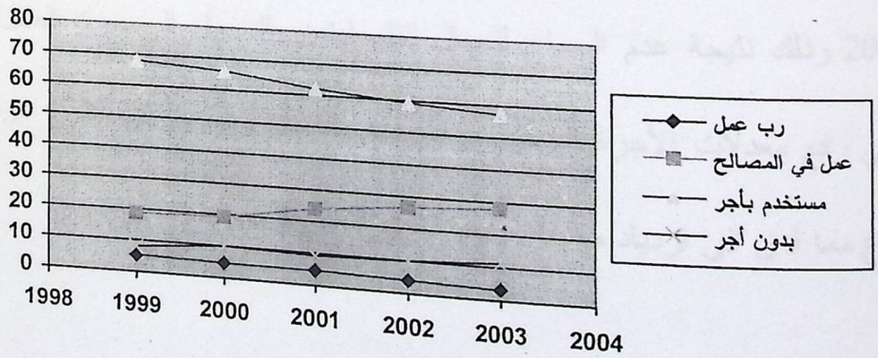

[3] د. عبد الفتاح أبو شكر،سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ،نابلس،شباط 1987

جدول(4-7)

توزيع العاملون 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية(%):

المؤشر	1999	2000	2001	2002	2003
نسبة أرباب العمل	5.5	4.6	4.7	3.7	3.5
نسبة العاملين في مصالحهم	18.7	19.6	23.9	26.8	27.8
نسبة المستخدمين بأجر	67.8	66.1	62.2	59.2	57.3
نسبة أعضاء الأسرة بدون أجر	8.0	9.7	9.2	10.3	11.4
المجموع	100	100	100	100	100

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

*البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفره في دائرة الاحصاء.

4-3-2 معدلات الأجور :

سنركز في دراستنا على معدل الأجرة اليومية ومعدل ساعات العمل الشهرية، فمن المعطيات الواردة في الجدول رقم(4-8) نجد أن معدلات أيام العمل الشهرية ومعدلات الأجرة اليومية للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة واسرائيل والمستوطنات ،حيث يشير الجدول الى الانخفاض في معدلات أيام العمل الشهرية في اسرائيل والمستوطنات خلال عامي 2000و2001 وذلك نتيجة عدم السماح للعمال الفلسطينين بالدخول الى سوق العمل الاسرائيلي مما أدى الى رفع معدلات الأجرة اليومية ،وهذا دفع بالعمال وخاصة في قطاع غزة الى العمل داخل القطاع مما أدى الى ازدياد معدلات أيام العمل الشهرية .

جدول(4-8)

معدل أيام العمل الشهرية و معدل الأجرة اليومية في الأراضي الفلسطينية

مكان العمل	معدل أيام العمل الشهرية(%)					معدل الأجرة اليومية(%)				
	1999	2000	2001	2002	2003	1999	2000	2001	2002	2003
الضفةالغربية	23.5	24.2	23.6	22.8	24.4	66.2	69.5	69.1	71.4	72.5
قطاع غزة	24	24.5	24.6	24.1	22.9	51.4	53.3	54.4	54.9	55.3
اسرائيل/المستوطنات	20.3	20.2	19.8	21.5	22.1	105.8	110.4	106.9	117.3	131.8
المجموع	22.6	23.2	23.1	23	–	75.5	77.3	72.7	74	–

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة /البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفره في دائرة الاحصاء.

4-3-3 عمالة الأطفال :

تحرم القوانين كل الدول تقريباً عمل الأطفال، وتقوم بتحديد السن القانونية للعمل ،وفي فلسطين يلجأ الأطفال للعمل بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني .

ويتبين من جدول(4-9) الانخفاض في نسبة مشاركة الأطفال في القوة العاملة(انخفاض في نسبة مساهمتهم في العمالة بنوعيها التامة والمحدودة) في العامي 2001 و 2002 وفي المقابل ارتفاع في نسبة الأطفال خارج القوى العاملة ، وما يظهر ذلك الارتفاع الحاد في معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية، ولعل من احد الأسباب انخفاض عمالة الطفال هو ازدياد الرغبة لدى الأهالي في تعليم أبنائهم .شكل (4-6)

شكل(٤-٦)

توزيع الأفراد ١٠-١٤ حسب قوة العمل

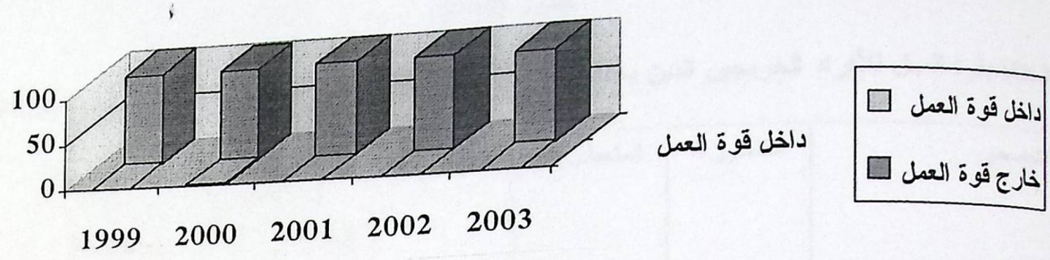

جدول (4-9)

التوزيع النسبي للأفراد 10-14 سنة في الأراضي الفلسطينية حسب أهم سمات القوى العاملة :

السنة	داخل القوى العاملة%	خارج القوى العاملة%	المجموع	عمالة تامة %	عمالة محدودة%	بطالة %	المجموع
1999	1.4	98.6	100	92.9	3.1	4.0	100
2000	1.8	98.2	100	90.5	3.0	6.5	100
2001	6.	99.4	100	80.4	2.6	17.0	100
2002	6.	99.4	100	77.1	4.1	18.8	100
2003	1.1	98.9	100	-	-	10.8	100

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

*البيانات من التقارير السنوية لكل عام ما عدا 2003 من بيانات الربع الرابع وذلك لعدم توفر البيانات

4-3-4 الخريجين والعلاقة بقوة العمل :

يبين الجدول(4-10) أن نسبة العاملين حسب التخصصات كانت أعلى عند المتخصصون في الحرف والمهن الصناعيين حيث بلغت النسبة 88.3% يليهم المتخصصون في العلوم الطبيعية بنسب 84.4% ثم المتخصصون في العلوم التربوية بنسبة 83%، و يلاحظ أن معدلات البطالة حسب التخصص كانت أعلى نسبة هي 29.3% في تخصص العلوم الدينية ثم يليه تخصص العلوم التجارية و الادارية ثم تخصص العلوم القانونية بنسبة 25.1% ، كما نلاحظ أن تخصص

العلوم الانسانية يمثل أقل نسبة لمن هم داخل قوة العمل و هي تساوي 72.6% ، اما العلوم الهندسية تشكل أقل نسبة من العمال خارج قوة العمل بنسبة 10.8% .

جدول (4-10)

العلاقة بقوة العمل للأفراد الخريجين الذين يحملون مؤهل علمي دبلوم متوسط فأعلى حسب التخصص لعام 2003

التخصص	العاملون%	المتعطلون%	المجموع%	داخل القوى العاملة%	خارج القوى العاملة%
العلوم التربويةواعداد المعلم	83	17	100	73.5	26.5
العلوم الإنسانية	81.3	18.7	100	72.6	27.4
العلوم الدينية	70.7	29.3	100	73.2	26.8
العلوم الاجتماعية	82.5	17.5	100	87.2	12.8
العلوم التجارية و الادارية	72.8	27.2	100	82.3	17.7
العلوم القانونية	74.9	25.1	100	76.1	23.9
العلوم الطبيعية	84.4	15.6	100	88.9	11.1
الرياضيات\علوم الكمبيوتر	76.6	23.4	100	88.1	11.9
العلوم الطبية	82.4	17.6	100	81.8	18.2
الحرف\المهن والصناعات	88.3	11.7	100	73	27
العلوم الهندسية	79.3	20.7	100	89.2	10.8
العلوم الأخرى	64.8	35.2	100	86.8	13.2
المجموع	78.2	21.8	100	81.4	18.6

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،2003

4-3-5 البطالة:

1- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية والجنس:

نلاحظ من الجدول رقم(4-11) أن معدلات البطالة بين القوى العاملة الذكور قد ارتفعت بشكل ملحوظ خلال سنوات الانتفاضة عما كانت عليه قبل ذلك ،كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من البطالة كانت بين صفوف الشباب من الفئات العمرية 15-29 وذلك بسبب سياسات الحصار والاغلاق ومنع العديد من العمال وخاصة الشباب من الوصول الى أماكن عملهم .

أما بالنسبة للاناث فنلاحظ أيضاً التزايد في معدلات البطالة وفي نفس الفئات العمرية تقريباً وذلك عائد الى سوء الأحوال الاقتصادية وعدم توفر فرص عمل كافية في الضفة وغزة ، و يتمركز عمل المرأة في قطاع الخدمات حيث التعليم ، والصحة والسكرتارية والاتصالات ، وكذلك الزراعة أما في الصناعة فيتمركز عملها في الصناعة التحويلية لاسيما الحياكة وصناعة الملابس وتمثل فيها نسبة عالية ، والباقي في الأجهزة الطبية والمواد الكيماوية ، وأما في عام 2003 وكما تشير النسب نلاحظ التراجع في معدلات البطالة لدى الجنسين نتيجة التحسن والانتعاش البسيط الذي أصاب الاقتصاد الفلسطيني بعد محاولات تخفيف الخناق عن المدن والقرى الفلسطينية والسماح لعدد محدود من العمال دخول سوق العمل الاسرائيلي .(شكل4-6)

شكل4-7:معدل البطالة حسب الفئات العمرية لكلا الجنسين 2000-2003

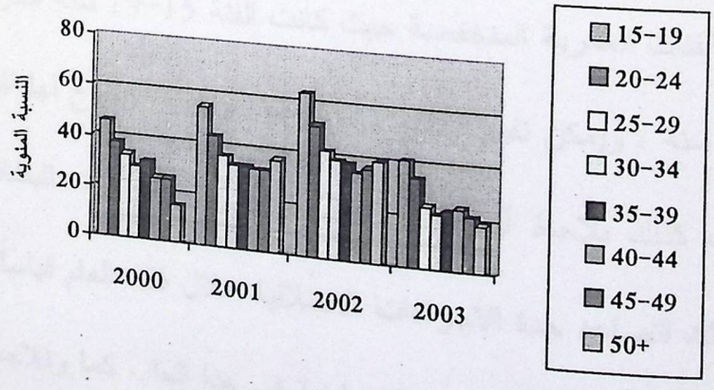

جدول(4-11)

معدل البطالة بين القوى العاملة 15 سنة فأكثر في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية والجنس :

الفئات العمرية	الذكور				الاناث			
	2000	2001	2002	2003	2000	2001	2002	2003
19-15	46.2	55	63.5	41.2	17.6	67.5	80	19.4
24-20	37.9	43.6	51.7	34.5	29.9	42.4	50	38.2
29-25	33.4	36.1	42.1	24.4	18	24.7	27.3	20.3
34-30	28.6	33	38.9	21.1	13.5	20.5	23.5	12.8
39-35	31.2	32.9	38	22.9	8.1	15.2	15.4	12.9
44-40	25	32.3	34.7	24.4	4.7	14.2	16.7	6.8
49-45	25	32.3	36.7	21.3	2.2	10	14.3	6.6
+50	14.6	36.8	39.5	18.6	1.4	21.3	15.4	1.9

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة /البيانات من التقارير السنوية لكل عام ماعدا 2003,2000 من بيانات الربع الرابع .

2- معدلات البطالة حسب الفئات العمرية :

يبين الجدول (4-12) أن معدلات البطالة خلال الفترة المذكورة 2000-2003 سجلت أعلى معدلاتها عند الفئات العمرية المنخفضة حيث كانت الفئة 15-19 سنة أكثر الفئات بطالة ، ويليها الفئة 20-24 سنة ، ويمكن تفسير ذلك أن هذه الفئات غير مسموح لها الدخول الى سوق العمل في اسرائيل ، كذلك يلاحظ أن العام 2002 سجل أعلى معدلات للبطالة عند الفئات العمرية المختلفة ، وذلك لتصاعد حدة الاجراءات الاحتلالية خلال ذلك العام قياساً للأعوام الأخرى حيث تم اجتياح معظم المدن في الأراضي الفلسطينية في هذا العام، كما ونلاحظ في الجدول (4-12) ان المعدل العام للفئات العمرية ارتفع في عام 2000 الى عام 2001 حيث وصلت النسبة الى

36.2% واستمرت بالارتفاع حتى وصلت 41.2% عام 2002 ،ويشير جدول(4-12) الى انخفاض النسبة عام 2003،والسبب في ارتفاع النسب هو عدم تمكن العمال الفلسطينين من الوصول إلى أماكن عملهم في اسرائيل والمستوطنات وعدم تمكنهم من مزاولة أعمالهم في الأراضي الفلسطينية بسبب حظر التجوال ، و التراجع في الانتاج بسبب انخفاض الطلب الكلي.

جدول(4-12)

معدل البطالة بين القوى العاملة(15سنة فأكثر) في الأراضي الفلسطينية حسب الفئات العمرية :

العمر	2000	2001	2002	2003
19-15	44.8	55.9	62.1	40.1
24-20	36.8	43.4	51.1	35.2
29-25	30.9	34.5	39.9	23.7
34-30	26.2	31.3	37.3	19.7
39-35	27.4	30.4	51.4	21.3
44-40	21.8	29.8	32.5	21.6
49-45	21.5	29.3	33.3	19
+50	11.9	34.6	38	16.1
المعدل العام	28.3	36.2	41.2	24.3

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ،مسح القوى العاملة ،أعداد متنوعة .

جامعة بوليتكنك فلسطين
Palestine Polytechnic University
(PPU)
The Library المكتبة
Acc. ٨٨٩٤ الرقم المتسلسل
Class. رقم التصنيف

الفصل الخامس

الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل

محتويات الفصل

5- 1 المقدمة

5- 2 بعض الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل

5- 3 بعض الخيارات الخاصة بالوضع الفلسطيني

5-1 مقدمة:

إن مشكلة البطالة من المشكلات التي تواجه المجتمعات العربية بشكل عام و منذ سنوات طويلة. حيث بلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسي و الاجتماعي. فهذه المشكلة نتجت عن عجز الاقتصاد القومي عن تدبير فرص العمل من ناحية، و من مشكلة عدم التوافق بين عرض العمالة و الطلب عليها من ناحية أخرى نتيجة الزيادة الكبيرة في عدد السكان و قلة فرص العمل.

فالبطالة واقع مؤلم يعانيه الواقع العربي و حتى الدولي بشكل عام بما يعكسه ذلك من إحباط لمخطط التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و ارتفاع في مستويات الفقر و الجريمة وما يتركه من آثار نفسية سيئة و إحباط لدى العاملين.

و المجتمع الفلسطيني كغيره من المجتمعات العربية يواجه هذه المشكلة ويعاني منها. كذلك أدت إجراءات القمع الإسرائيلية إلى تفاقم مشكلة البطالة بصورة سريعة و مفاجئة مما شكل تحدياً للسلطة الفلسطينية و المجتمع الفلسطيني، حيث شكلت السلطة لجنة من الوزارات ذات العلاقة لمعالجة مشكلة البطالة، و حتى الآن انحصرت إجراءات مواجهة البطالة في مشاريع التشغيل التي عملت على تنفيذها بعض الوزارات و بعض المنظمات غير الحكومية و في تقديم الدعم الاغاثي المباشر على شكل معونات نقدية أو غذائية لكن هذه الإجراءات محدودة في معالجة مشكلة البطالة.

ومع تفاقم معدلات البطالة و تراجع مستويات الانتاج ظهرت الحاجة ملحة الى مساهمة الدولة في التغلب على هذه المشاكل،وهذا ما جاء به العالم كنز في كتابه The General Theory Of Employment, Interest & Money (1936) النظرية العامة في التشغيل و الفائدة و النقود، حيث رأى إن توازن الوحدات الجزئية في الاقتصاد لن يؤدي الى توازن الاقتصاد ككل و لا بد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل الوصول الى وضع التوازن لذلك تسعى الدول إلى زيادة فرص العمل و التغلب على مشكلة البطالة من خلال مجموعة سياسات و سيتم عرض هذه السياسات مع تحليل مدى ملاءمتها للأوضاع السائدة في المناطق الفلسطينية.

5- 2 بعض الخيارات المتاحة لزيادة فرص العمل :

1- السياسات المالية و النقدية التوسعية:

و هي السياسات المالية و النقدية التي تهدف إلى تنشيط الاقتصاد و زيادة مستوى الدخل ألتوازني.

➢ السياسات المالية التوسعية:

حيث تسعى الدول في حالة عدم توفر فرص عمل و وجود البطالة إلى التدخل من خلال السياسات المالية التوسعية و استخدامها على النحو التالي:

1) زيادة مستوى الإنفاق الحكومي و بالتالي تنشيط الاقتصاد حيث يعتبر إنفاق الدولة بمثابة دخول للأفراد و مع زيادة دخول الأفراد يزداد الطلب الكلي مما يدفع المؤسسات إلى زيادة إنتاجها و بالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة مما يعالج مشكلة البطالة و يدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام.
2) تخفيض الضرائب حيث لجوء الدولة إلى تخفيض الضرائب يعني زيادة الدخول و زيادة الميل إلى التوجه إلى الاستثمار مما يعني زيادة الدخول و ارتفاع القوى الشرائية وما ينشأ عن ذلك من دعم الاقتصاد بالأموال و فرص العمل و بالتالي تنشيط الاقتصاد و حل مشكلة البطالة.

و لكن يبقى تطبيق هذه السياسة في المناطق الفلسطينية محدود بعض الشيء بسبب الأوضاع السائدة و محدودية الموارد لدى السلطة الفلسطينية التي تجعلها غير قادرة على زيادة نفقاتها بشكل كبير، كما لا تملك السلطة التحكم في الضرائب و تخفيضها و ذلك عائد إلى أن أغلب أنواع الضرائب منصوص عليها في الاتفاق الاقتصادي مع الجانب الإسرائيلي لذلك لا تملك السلطة الفلسطينية تغييرها.

ومع أهمية هذه السياسة إلا أن استخدامها في الأراضي الفلسطينية ما زال محدوداً وذلك بسبب غياب العملة الوطنية و استخدام العملات الأجنبية مما يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضة للتأثر بالاقتصاديات التي يستخدم عملاتها.

2- الاستثمار الخارجي المباشر:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر سياسة فعالة تعمل على خلق فرص عمل، وهناك تجارب عديدة في هذا المجال لدول مختلفة من أبرزها دول جنوب شرق آسيا ساعدت الاستثمارات الخارجية فيها الى التغلب غلى مشكلة البطالة ، ولا يتطلب جذب الاستثمار الأجنبي المباشر توفر العمالة فقط، بل تشترط مستوى معين من التعليم و تدريب العاملين و توفير البنية التحتية و الاستقرار السياسي، و يتوقع إن يؤدي استغلال أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المساهمة بشكل كبير في نمو الصناعة و بالتالي حدوث نمو في هيكلية القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية. كما أنه من المتوقع إن ترتفع مشاركة المرأة في القوى العاملة في صناعة الملابس و المنسوجات.

لكن تبقى احتمالية تطبيق هذا الخيار في السلطة الفلسطينية ضعيفة بسبب الأوضاع السائدة ووجود الاحتلال الإسرائيلي و ضعف الاستقرار السياسي ألأمر الذي يدفع إلى إحجام المستثمرين عن الاستثمار داخل أراضي السلطة وربما هجرة بعض رؤوس الأموال الأجنبية أو حتى المحلية أيضا إلى بلدان أخرى أكثر استقراراً و أمناً.

3- التنسيق الفعال بين سياسة التعليم و سياسة التوظيف :

حيث افتقاد الفرد لمجال العمل الذي يتناسب مع مؤهله يجعله إما أن يبقى متعطلاً أو يعمل بعيدا عن تخصصه و النتيجة هي انخفاض الكفاءة و ضياع الموارد التي خصصت لتعليمه. و العملية التعليمية إن لم نستفد منها تعتبر استنزافاً لطاقة الأمة و مواردها.

أما بالنسبة لتطبيق هذا الخيار في ألأراضي الفلسطينية فقد أوضحت النتائج أن الخريجين العاملين يفتقرون إلى معظم المهارات اللازمة لتسهيل اندماجهم في سوق العمل وهذا الأمر ينطبق على التخصصات كافة سواء المهن التعليمية أو التخصصات المهنية و في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة كما تبين هذه النتائج إن قرار التوظيف لا يعتمد على ما يمتلكه الخريجون من مهارات و قدرات بالإضافة إلى المؤهل العلمي بل تعيين الخريج في القطاع الخاص يتم لمن يمتلك أفضل المهارات و القدرات مقارنة مع غيره من الخريجين[1].

4- سياسة إحلال الواردات :

من أهم السياسات التي اتبعت لتحقيق التنمية الشاملة والتغلب على التراجع الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ، ويمكن تحقيق هذه السياسة من خلال اتباع أسلوب الحماية للمنتجات الوطنية عن طريق فرض التعرفة الجمركية والقيود التجارية الأخرى ، كذلك عن طريق سياسة المشتريات الحكومية التي تشترط أن تكون السلع التي تشتريها من إنتاج وطني ،وقد استخدم الاتحاد الاوروبي هذه السياسة بشكل كبير . تساعد هذه السياسة في تشجيع الانتاج المحلي بدرجة كبيرة مما يتطلب استخدام عناصر الانتاج المحلية المختلفة والتي من أهمها الأيدي العاملة وهذا من شأنه المساعدة في القضاء على البطالة أو التقليل منها.

وفي الحالة الفلسطينية توجد العديد من العقبات التي تعترض تطبيق هذا الخيار:

1. لا تستطيع السلطة إتباع سياسات تجارية خاصة بالواردات للأراضي الفلسطينية لأنها محكومة بالاتفاق الاقتصادي مع اسرائيل الذي يحدد كل ما يتعلق بالتعرفة الجمركية وغيرها .
2. أن القدرة على تقليل الاعتماد على السلع المستوردة في الأراضي الفلسطينية محدودة بسبب ضعف البنية الاقتصادية و عدم القدرة على الوصول إلى الاكتفاء الذاتي.

[1] محمود الجعفري و دارين لافي، مدى التلاءم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني و متطلبات سوق العمل الفلسطينية ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، آذار 2004

3. تعتبر العوائد الجمركية على السلع المستوردة من أهم إيرادات الخزينة العامة للسلطة والتي لا يمكن الاستغناء عنها لذلك فالسلطة غير معنية بوضع قيود من شأنها الحد من الواردات والإتجاه لإحلالها عن طريق المنتجات الوطنية .

5- سياسة تشجيع الصادرات:

و هي من السياسات التي تساهم في زيادة الانتاج الموجه للتصدير ، وهذا يساعد في تشغيل عناصر الإنتاج المختلفة ومنها الأيدي العاملة مما يقلل معدلات البطالة إلا أن هذه السياسة تجعل الاقتصاد تحت رحمة الدولة التي تقوم بالاستيراد و أي هزة اقتصادية في تلك الدول يعني فشل هذه السياسة ، لذلك تحرص الدول التي تتبعها على مراجعة دائمة لإمكانيات الشركاء الإقتصاديين ومعرفة مدى قدرتهم على الاستمرار في الإستيراد .

6- أهمية و ضرورة دعم قطاع المشروعات الصغيرة:

المشروع الصغير: هو مشروع يقوم على ما يفرزه الواقع من احتياجات حقيقية و يهدف إلى تحقيق أثر ايجابي على الصعيد الاجتماعي- الاقتصادي، و يقوم المشروع بالمعدل الوسطي على سبعة أشخاص فما دون، و يشكل هذا النمط التنموي شكلاً من أشكال الاقتصاد الوطني الرامي الى تحقيق الاكتفاء الذاتي و ليس بديلاً عن الأشكال الأخرى[2].

حيث تعتبر المشاريع الصغيرة برامج تسعى لخلق وظائف لأكبر عدد من العاطلين عن العمل و تخفيض أعباء و متطلبات الحياة و المساهمة في حل مشكلة البطالة.

ويمكن أن يشكل هذا الخيار أفضل الطرق للمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة حيث يتميز بانخفاض رأس المال المطلوب وسهولة الاجراءات التي يحتاجها ، وعلى الرغم من الايجابيات الكثيرة و الاستراتيجية للمشاريع الصغيرة و ما توفره من فرص عمل و زيادة في الإنتاج و تنشيط

[2] د.سميح شبيب ، ورقة عمل المشاريع الصغيرة الجدوى والمشكلات ، اشكالات التشغيل في فلسطين ، رام الله ، صيف 1996

للاقتصاد الفلسطيني فما زال دعم المشاريع الصغيرة في الأراضي الفلسطينية ضعيفاً و يعاني من الكثير من النواقص و المشاكل سواء على صعيد البنية أو التطبيق أو التمويل .

7- استخدام سياسة الأجور للتغلب على البطالة و محاولة استغلالها بصورة جيدة من خلال وضع حد أدنى للأجور و ربط الأجور بالإنتاجية أو بجدول غلاء المعيشة.

8- إعادة تأهيل القوى العاملة و خاصة في المستويات التعليمية الدنيا بما يلائم احتياجات سوق العمل المحلي و خاصة في مجال المهن الحرفية.

5-3 بعض الخيارات الخاصة بالوضع الفلسطيني :-

وبشكل خاص و نتيجة لخصوصية الحالة الفلسطينية فإن هناك مجموعة من الخيارات المتاحة أمام السلطة الفلسطينية لزيادة فرص العمل و منها:-

1- تقليص التبعية الاقتصادية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي يتضمن العمل على صعيدين متلازمين هما العمل و التجارة الخارجية.

ففي مجال العمل لا بد من التعامل الفلسطيني الجاد مع التوجه الإسرائيلي بالاستغناء الكامل عن العمل الفلسطيني داخل الخط الأخضر. و يقتضي ذلك اعطاء الأولوية في السياسات التنموية الفلسطينية لعملية خلق فرص عمل لاستيعاب العمالة العائدة من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي، و كذلك استيعاب الزيادة السنوية في سوق العمل الفلسطيني.

و في مجال التجارة الخارجية، لا بد من التعامل الجاد لتقليص السيطرة الإسرائيلية على قطاع التجارة الفلسطينية، و التركيز على عملية الإصلاح الاقتصادي و السياسات و البرامج التنموية لأهمية إعادة الترابط بين الإنتاج و الاستهلاك في السوق الفلسطيني، و تنمية التجارة الداخلية و زيادة مساهمتها في النشاط التجاري الفلسطيني.

2- ممارسة كل وسائل الضغط على الطرف الإسرائيلي لتحقيق هدفي سوق العمل الفلسطيني و السيطرة الفلسطينية على المعابر.

3- السعي لمحاولة اقناع الدول المانحة لتفي بالتزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني.

4- استخدام المساعدات المقدمة لخلق استثمارات و فرص عمل بدلاً من تقديم مساعدات عينية ذات أثر مؤقت .

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

محتويات الفصل

6-1 النتائج

6-2 التوصيات

6-1 النتائج :

1- يواجه الاقتصاد الفلسطيني مشاكل كبيرة خاصة في مجال استيعاب الأيدي العاملة وذلك بسبب محدوديته على خلق فرص عمل جديدة و ذلك ناتج عن الحصار والإغلاق المتكرر،الأمر الذي أدى الى تفاقم مشكلة البطالة .

2- غياب سياسة تنموية شاملة للتغلب على مشكلة البطالة وخلق المزيد من فرص العمل .

3- اقتصرت السياسات العامة في مواجهة مشكلة البطالة على التوظيف المباشر حيث ساهم القطاع العام في توظيف نسبة كبيرة من العاملين في مؤسسات السلطة .

4- يلعب القطاع الخاص دور كبير في الاقتصاد الفلسطيني حيث يساهم بما نسبته 85% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي كما يستوعب ما يزيد على ثلثي العاملين في الاقتصاد الفلسطيني .

5- في السنوات الأخيرة يلاحظ تزايد نسبة العاملين العائلية والعاملين لحسابهم الخاص .

6- نسبة نمو قوة العمل في الاقتصاد الفلسطيني مساوية تقريباً لنسبة الزيادة في عدد السكان ، بينما نسبة نمو من هم خارج قوة العمل أعلى من ذلك بسبب اليأس من البحث عن العمل .

7- نسبة القوى العاملة المشاركة تزداد كلما زادت سنوات الدراسة .

8- تراجع نسبة العاملين في القطاعات الإقتصادية المختلفة خلال سنوات الدراسة باستثناء قطاع الزراعة والخدمات .

9- هناك فجوة كبيرة في معدلات الأجور بين الضفة الغربية وقطاع غزة .

10- معدلات البطالة أعلى عند الفئات العمرية الأصغر .

11- جزء مهم من البطالة يعود لعدم ملائمة خريجي الجامعات لفرص العمل المتاحة في الاقتصاد الفلسطيني .

12- ما نسبته 22% من القوى العاملة الفلسطينية كانت تعمل في اسرائيل و المستوطنات الاسرائيلية في العام 1999 الا ان خطر اغلاق المعابر يعرض سوق العمل الى هزات تؤدي

تضاعف من حجم البطالة و تبطيء من النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ و تؤدي الى انخفاض شديد في الدخول و ارتفاع في عدد من هم تحت خط الفقر .

13- من المتوقع أن تنمو القوى العاملة الفلسطينية من 688 الف هذا العام الى أكثر من مليون مع حلول العام 2010 لذلك يتوجب على الاقتصاد الفلسطيني أن يولد 37 الف فرصة عمل سنوياً للتمكن من توظيف الملتحقين الجدد بسوق العمل قبل أن يخطط باتجاه معالجة المعدلات الحالية المرتفعة للبطالة .

6-2 التوصيات :

بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها يمكن التوصية بما يلي :

1- تقليل الاعتماد على سوق العمل الاسرائيلي في تشغيل الأيدي العاملة ، وذلك من خلال التركيز على فتح سوق العمالة العربي في مختلف البلدان امام العمالة الفلسطينية وفقا لقوانين و انظمة التشغيل في تلك البلدان دون ان يؤثر ذلك اطلاقا في هوية الفلسطيني او لا يتخذ اي بعد سياسي يتناقض مع حقه في العودة او الاقامة الدائمة في وطنه، حتى نتجنب الخضوع للابتزاز الإسرائيلي والتأثر بتقلبات الاقتصاد الإسرائيلي .

2- استبدال صادرات العمل بصادرات سلعية عن طريق اقامة صناعات تعتمد على عنصر العمل بكثافة من أجل استخدام في الأيدي العاملة .

3- وضع سياسة تنموية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد للمساهمة في ايجاد المزيد من فرص التشغيل للأيدي العاملة .

4- استخدام المساعدات والمنح المقدمة لخلق المزيد من فرص العمل ، وعدم ابقائها على شكل مساعدات عينية ذات أثر محدود ومؤقت .

5- التركيز على جعل برامج التعليم في الجامعات ملائمة لاحتياجات سوق العمل ، و التعاون بين مختلف الاطراف المعنية في المجتمع من اجل توصية التعليم وا لتدريب لخدمة تنمية التشغيل و التلاؤم مع احتياجات سوق العمل كميا و نوعيا.

6- محاولة اقناع البنوك العاملة في فلسطين بزيادة استثماراتها وتسهيلاتها في الاقتصاد الفلسطيني لأن جزء مهم من أنشطتها و ودائعها تحول للخارج .

7- استقطاب الاستثمارات الأجنبية .

8- تطوير الموارد البشرية عبر شبكات مراكز التدريب المهني و سيتم التركيز على مجالات التعليم و التدريب على القطاعات الرئيسية مثل البناء و الفندقية و السياحة و تطوير التعاونات الريفية مع التركيز على الفئات المهمشة بما في ذلك النساء الرائدات في مجال الاعمال .

9- ايلاء اهمية رئيسية في نطاق استراتيجية التنمية الفلسطينية للمشروعات الصغيرة في مجال الصناعات الصغرى و الحرف التقليدية سواء للافراد او القائمة على الشراكة بين عدة افراد او المشروعات التعاونية ، حيث تشكل المشاريع الصغيرة العمود الفقري للاقتصاد الفلسطيني الا ان قدرتها على التوسع و توفير عمل منتج للاعداد الهائلة من الباحثين عن العمل لا يزال محدودا نتيجة لمجموعة من العوائق الاقتصادية و الاجتماعية و المؤسسية التي يسعى برنامج منظمة العمل الدولية الى معالجتها عبر تطوير سياسات سوق العمل و خدمات الدعم للمقولين و اصحاب المشاريع ، و الحاجة الى دراسات تهتم في بأوضاع و مشكلات المشاريع الصغيرة من جانب و المنشأت الكبيرة من جانب اخر بهدف التوصل الى انجح السبل لمساعدتها في تنمية اسواقها و طاقاتها التشغيلية .

10- العمل الجاد من اجل بلورة تشريع القانون الخاص بصندوق وطني دائم للتنمية و التشغيل و السعي لتأمين معونات دولية و عربية و محلية له لتنفيذ عدة برامج تهدف لدعم الفئات الاكثر تضررا من العاطلين عن العمل و الخريجين الشباب من خلال دعم و تشجيع اقامة المشروعات الصغيرة الفردية و التعاونية في قطاعات الصناعة و الزراعة و الخدمات .

11- التركيز على السياسات الاقتصادية المختلفة .

12- ايجاد اسواق عمل خارجية من خلال تحقيق السوق العربية المشتركة و هذا يتطلب ضرورة التنسيق في تبادل العمالة و التكامل الاقتصادي على كل الاصعدة سواء التجاري او الاقتصادي او العمالي .

13- تعزيز الجهود المبذولة لبناء قاعدة المعلومات و البيانات الخاصة بسوق العمل سواء لدى دائرة الاحصاء المركزية او على المستوى المركزي في وزارة العمل او على مستوى مكاتب التشغيل كل حسب اختصاصه في انتاج المعلومات و البيانات .

المراجع

المراجع:

المراجع الكتابية:

1. أبو شكر ، د. عبد الفتاح ، سوق العمل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ، نابلس ، شباط 1987.
2. الجعفري ، محمود، لافي ، دارين ، مدى التلاءم بين خريجي التعليم العالي الفلسطيني و متطلبات سوق العمل الفلسطينية ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ، آذار 2004
3. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 1999 ، التقرير السنوي ،رام الله – فلسطين ،2000.
4. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 2000 ، التقرير السنوي ،رام الله – فلسطين ،2001.
5. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 2001 ، التقرير السنوي ،رام الله – فلسطين ،2002.
6. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 2002 ، التقرير السنوي ،رام الله – فلسطين ،2003 .
7. الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني ، مسح القوى العاملة 2003 ، الربع الرابع ،رام الله – فلسطين ،2004.
8. باسم مكحول وأخرون ،المراقب الاقتصادي ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني،عدد 9، رام الله ،2002
9. جامعة بير زيت ، تقرير التنمية 2002، برنامج دراسات التنمية.
10. خليفة ، محمد، الطلب على العمالة الفلسطينية في اسرائيل والأراضي المحتلة ،رسالة ماجستير ، كانون اول 1996.
11. عرب ، د.عاصم بن طاهر ، اقتصاديات العمل ، نظرية عامة ، الطبعة الأولى ، الرياض ، 1994.
12. ملحيس ، د.غانية،القطاع الحكومي الفلسطيني ، أوراق العمل الكاملة، المجلد الأول ،رام الله ، 1994

الصحف:

1) تقرير أنجزته ادارة شؤون فلسطين في الجامعة العربية ، جريدة الأيام،23-3-2004

2) تصريح للسيد دلول رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينين في محافظات غزة، جريدة الأيام ، 2003/4/3.

مراجع من الانترنت:

1. www.pcbs.gov(موقع الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني)
2. www.mol.gov.ps(موقع وزارة العمل الفلسطيني)
3. www.pna.gov